

التسويه بالأرض

عمليات الهدم غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا في 2012-2013





التسوية بالأرض

عمليات الهدم غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا
في 2012-2013

Copyright © 2014 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 978-1-6231-31036

Cover design by Rafael Jimenez

نكرس هيومن رايتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم العدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام وبيروت وبرلين وبروكسل وشيكاغو وجنيف وغوما وجوهانزبرغ ولندن ولوس أنجلوس وموسكو ونيروبي ونيويورك وباريس وسان فرانسيسكو وطوكيو وتورونتو وتونس وواشنطن وزبورخ.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا : <http://www.hrw.org/ar>



ISBN: 978-1-6231-31036

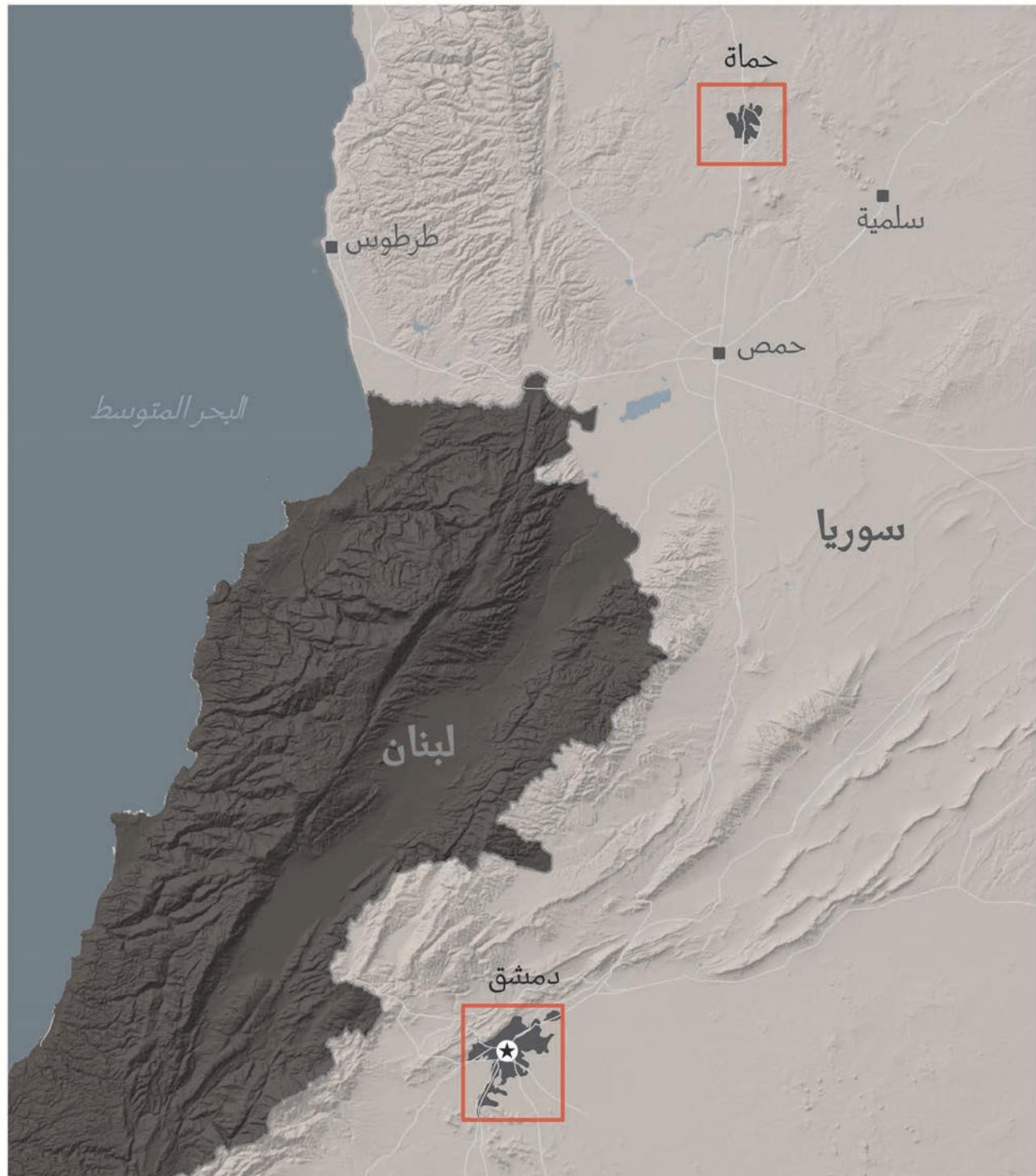
يناير/كانون الثاني 2014

التسوية بالأرض

عمليات الهدم غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا في 2012-2013

.....	خريطه سوريا
1.....	ملخص
5	التوصيات
5	إلى الحكومة السورية
5	إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
5	إلى كل الدول
7	منهج التقرير
8	I. هدم حي مشاع الأربعين - حماة
12.....	II. هدم حي وادي الجوز - حماة
15.....	III. عمليات الهدم في حي القابون - دمشق
19.....	IV. عمليات الهدم بحي التضامن - دمشق
22	V. عمليات الهدم في حي برزة - دمشق
26	VI. عمليات الهدم حول مطار المزة - دمشق
29	VII. عمليات الهدم في حي حران العواميد - دمشق
33	VIII. الإطار القانوني
41.....	شكر وتقدير

خريطة سوريا



ملخص

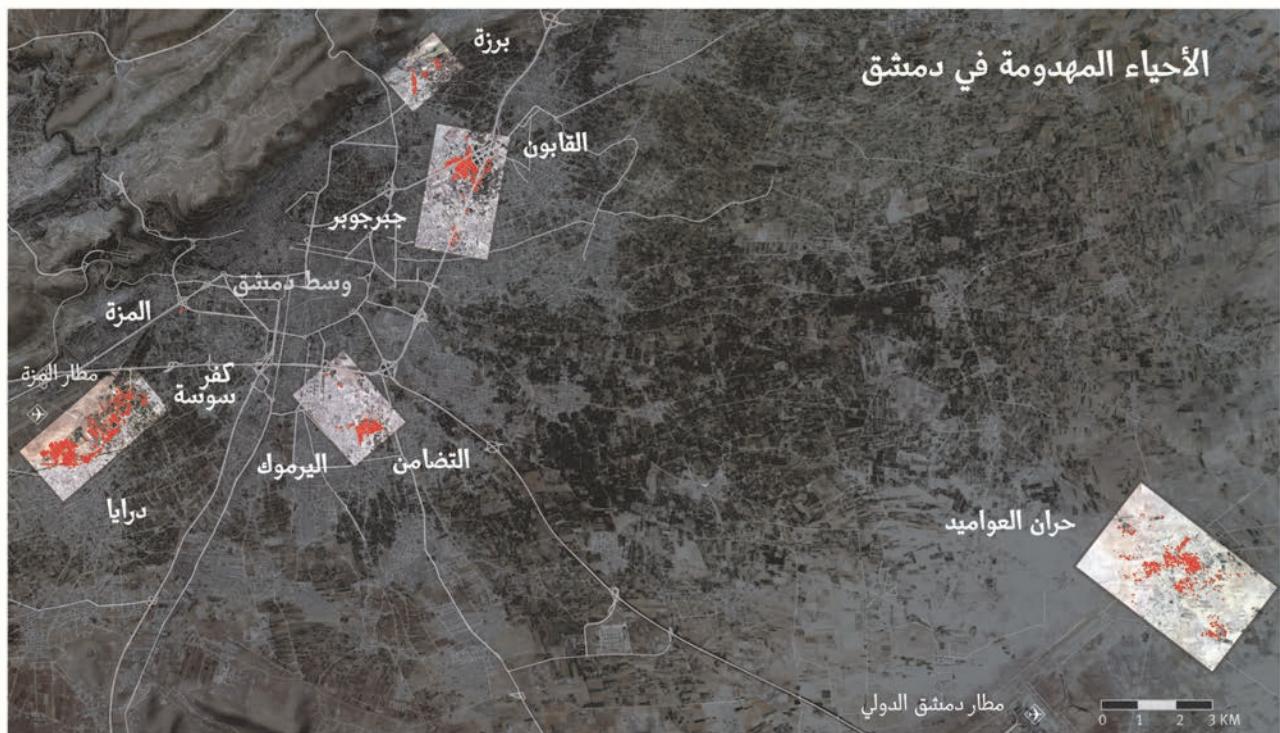
بعد تهديم وادي الجوز، جاء الجيش إلى حينا بمكبرات الصوت، وقالوا إنهم سيدمرون حينا كما دمروا وادي الجوز ومشاع الأربعين إذا انطلقت رصاصة واحدة من هنا.
- سيدة شاهدت تدمير حي وادي الجوز من حي مجاور.

اعتباراً من يوليو/تموز 2012 قامت السلطات السورية عن عمد بتهديم الآلاف من البناء السكنية، وأحياء بكمالها في بعض الحالات، باستخدام المتفجرات والجرافات، في دمشق وحماء، وهما اثنتين من كبريات المدن السورية. وزعم مسؤولون حكوميون ومنفذ إعلامية موالية للحكومة أن عمليات الهدم أتت كجزء من جهود التخطيط العمراني لإزالة مبان مقامة بالمخالفة للقانون. إلا أن عمليات الهدم كانت تجري تحت إشراف قوات عسكرية وكثيراً ما كانت تتم في أعقاب قتال بين القوات الحكومية والمعارضة في تلك المناطق. وتشير هذه الظروف، علاوة على أقوال شهود وتصريحات أقل مواربة من مسؤولين حكوميين تناقلتها وسائل الإعلام، تشير إلى تعلق عمليات الهدم بالنزاع المسلح، في مخالفة للقانون الإنساني الدولي، أو قوانين الحرب.

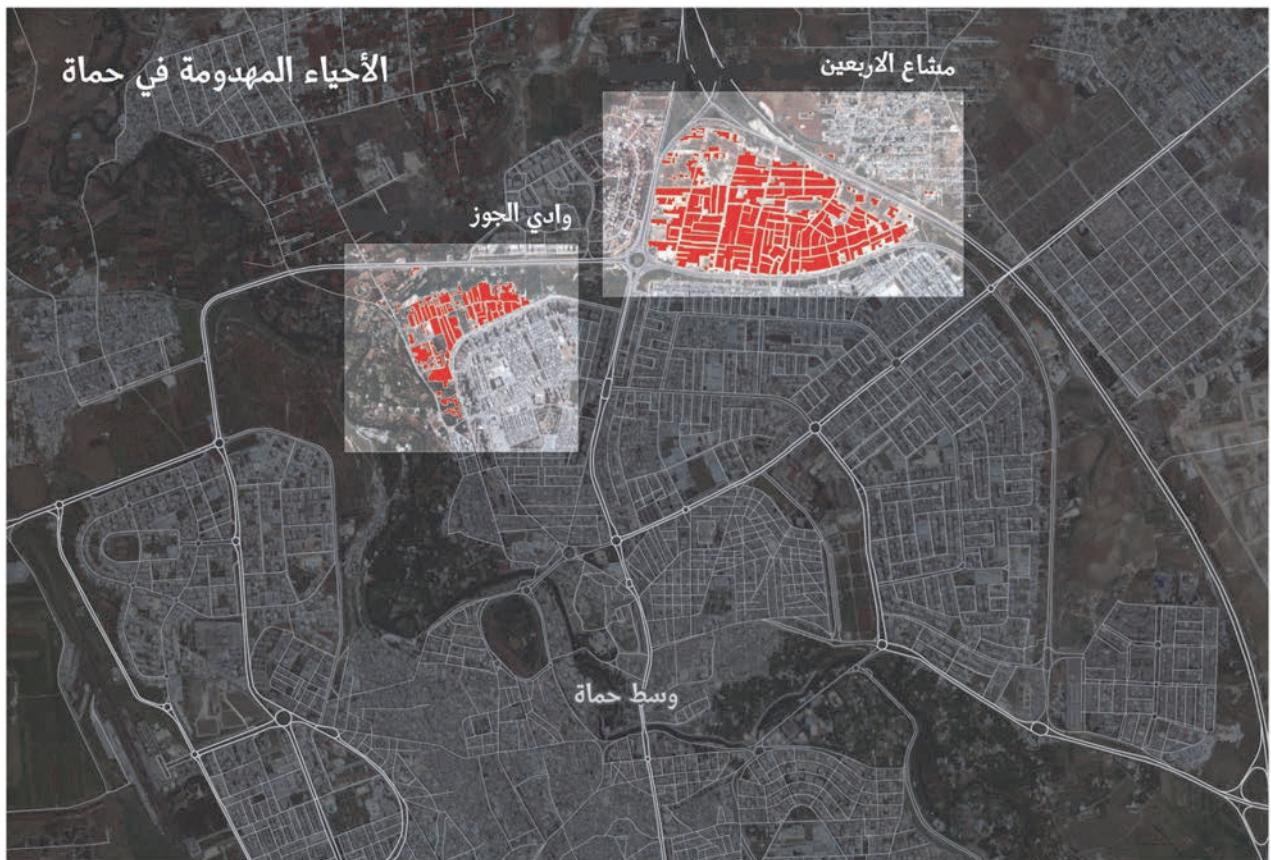
خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن سبع حالات من حالات الهدم واسع النطاق المؤثقة في هذا التقرير تخالف قوانين الحرب، إما لأنها لم تخدم أي غرض عسكري ضروري وبدت وكأن المقصود منها هو معاقبة السكان المدنيين، أو لأنها تسببت في أضرار غير متناسبة للمدنيين. لقد ارتكب المسؤولون عن هذا التدمير الغاشم للممتلكات المدنية أو عن فرض عقوبات جماعية، ارتكبوا جرائم حرب وينبغي التحقيق معهم ومحاسبتهم.

وقدت أول حالة من حالات الهدم واسع النطاق التي وثقها هيومن رايتس ووتش في يوليو/تموز 2012. وتبيّن صور القمر الصناعي التي حللتها هيومن رايتس ووتش أن السلطات السورية قامت منذ ذلك الحين بهدم ما يبلغ مجموعه 140 هكتاراً - أو ما يعادل مساحة 200 من ملاعب كرة القدم - من البناء السكنية في معظمها، في سبعة أحياء بحماء ودمشق. كان الكثير من المبني المهدوم عبارة عن عمارت سكنية ترتفع لعدة طوابق، وبلغ بعضها ثمانية. لقد فقدت آلاف العائلات مساكنها نتيجة لعمليات الهدم هذه.

الأحياء المهدومة في دمشق



الأحياء المهدومة في حماة



وقد تمت كافة عمليات الهدم الموثقة في مناطق يشيع اعتبارها، من جانب السلطات ومن جانب الشهود الذين أجرت معهم هيومن رايتس ووتش المقابلات، معاقل للمعارضة. وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش، لم تقع عمليات هدم مماثلة في المناطق المؤيدة للحكومة بصفة عامة، رغم تشريد الكثير من المنازل في تلك المناطق، حسب مزاعم، أيضاً بدون التصاريح اللازمة.

وقد تمت بعض عمليات الهدم بعد قتال عنيف بين القوات الحكومية والمعارضة. ففي دمشق على سبيل المثال، قامت سلطات الحكومة بهدم بنايات سكنية في منطقتي التضامن والقابون مباشرةً عقب تصدي القوات الحكومية لهجمة عسكرية من المعارضة في العاصمة في منتصف يوليو/تموز 2012. كما ترددت مزاعم باستخدام مقاتلي المعارضة لحيين سكنيين في حماة، قاتلت قوات الحكومة بتدميرهما في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2012 وأبريل/نيسان ومايو/أيار 2013، لدخول المدينة والخروج منها.

تمت بعض عمليات الهدم في نطاق أهداف حكومية عسكرية أو استراتيجية كانت قوات المعارضة قد هاجمتها، مثل مطار المزة العسكري، ومطار دمشق الدولي، ومستشفى تشرين العسكري بحي بزرة. ورغم أن قيام السلطات باتخاذ إجراءات لحماية هذه الأهداف العسكرية أو الاستراتيجية ربما كان له ما يبرره، إلا أن تدمير المئات من المباني السكنية، على بعد كيلومترات من تلك الأهداف في بعض الحالات، يبدو أنه لم يتسم بالتناسب وكان يخالف القانون الدولي.

وقد تحلى بعض المسؤولين الحكوميين والعسكريين بالصراحة حيال السبب الحقيقي لعمليات الهدم، فقرر حسين مخلوف، محافظ ريف دمشق، صراحة في مقابلة إعلامية في أكتوبر/تشرين الأول 2012 أن عمليات الهدم ضرورية لطرد مقاتلي المعارضة. بعد تهشيم وادي الجوز بمدينة حماة في مايو/أيار 2013، حذر الجيش السكان في أحياء أخرى من تهشيم بيوتهم هم أيضاً إذا هاجم مقاتلو المعارضة قوات الحكومة من تلك الأحياء، وهذا بحسب شاهدة من حي مجاور.

قال سكان محليون لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الحكومة لم تندِّرهم بالهدم، أو لم تكُن تفعل، فاستحال عليهم نقل معظم أمتعتهم. وقال أصحاب المنازل الذين أجرت معهم هيومن رايتس ووتش المقابلات أيضاً إنهم لم يتلقوا أي تعويض. وزعم العديد من أصحاب المنازل أنهم، على القيد من ذريعة الحكومة المعلنة لعمليات الهدم، كانوا يملكون كافة التصاريح والوثائق الضرورية لمنازلهم، إلا أنها دمرت رغم هذا. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التحقق من هذا الزعم. ولم توثق هيومن رايتس ووتش إصابة أي شخص أو مقتله أثناء اثناء عمليات الهدم هذه.

بموجب قوانين الحرب، لا يجوز لأطراف النزاع مهاجمة أي أهداف سوى العسكرية. والتدمير العمدي أو الغاشم لممتلكات مدنية غير مشروع ما لم يجر استغلال الممتلكات لأغراض عسكرية، من قبيل نشر قوات المعارضة. ومع ذلك فقد يجوز تدمير ممتلكات مدنية إذا كان استخدامها في المستقبل من جانب قوات المعارضة، لتدبير هجوم على سبيل المثال، متوقعاً أو وشيكاً، وفقط طالما كان الضرر المتوقع للمدنيين والممتلكات المدنية متناسباً مع الميزة العسكرية المنتظرة. أما تدمير الممتلكات لمجرد معاقبة السكان فهو محظوظ في كافة الأوقات.

وفي المناطق التي لم تخضع لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة ولا تواجه التهديد من جانبهما، يجوز لأحد الأطراف المتحاربة على نحو مشروع أن يسعى إلى هدم ممتلكات مدنية لأسباب

أمنية طويلة الأجل، ويتعلق هذا الأمر، على سبيل المثال، بالمنشآت المدنية القريبة من قواعد أو مطارات عسكرية. إلا أن قوانين الحرب تلزم أطراف النزاع، بقدر الإمكان، بنقل المدنيين والأعيان المدنية من جوار الأهداف العسكرية. وبمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، ينبغي إتمام عمليات الهدم هذه بعد ما يكفي من الإمهال والتشاور والتوعيض للمتضررين.

يستند هذا التقرير إلى تحليل تفصيلي لعدد 14 صورة تجارية "عالية الوضوح" ملتقطة بالأقمار الصناعية، وعدد 16 مقابلة مع شهود على عمليات الهدم وأصحاب منازل تم هدمها. علاوة على هذا فقد قامت هيومن رايتس ووتش بمراجعة تقارير إعلامية ومرسومات حكومية ومقاطع فيديو للتدمير وما أعقبه منشورة على موقع يوتوب.

إن هيومن رايتس ووتش تدعو الحكومة السورية إلى وضع حد فوري لعمليات الهدم التي تخالف القانون الدولي، وتوفير التعويض والإسكان البديل للضحايا، كما تدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

الوصيات

إلى الحكومة السورية

- التوقف فوراً عن هدم المنازل بالمخالفة للحظر الذي تفرضه قوانين الحرب على الاعتداء العمدي أو غير المناسب على الأعيان المدنية، وعلى التدمير الغاشم للممتلكات، وعلى العقاب الجماعي. لا ينبغي تنفيذ مرسومات التخطيط العمراني على نحو انتقائي للالتفاف على قوانين الحرب وتدابير الحماية المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- ضمان توفر المساعدات الإنسانية، بما فيها المأوى، لكافة المدنيين الذين فقدوا منازلهم بسبب عمليات الهدم، سواء كانت مشروعة أو غير ذلك.
- توفير تعويضات كافية أو إسكان بديل للسكان الذين تم هدم منازلهم على نحو غير مشروع.
- وضع حد لهدم المنازل لأسباب أمنية في المناطق غير المهددة من قبل قوات المعارضة دون إنذار مسبق وتشاور وتعويضات كافية، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الاحتفاظ بإحصائيات دقيقة للأضرار اللاحقة بالممتلكات وإتاحة تلك المعلومات للجمهور العام في توقيت مناسب.
- إتاحة حق الوصول الفوري ودون عوائق، والتعاون مع المراقبين والصحفيين ومراقبي حقوق الإنسان المستقلين، بمن فيهم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ولجنة تقصي الحقائق بشأن سوريا التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- تبني جزاءات محددة الهدف بحق المسؤولين السوريين الذين يظهر تورطهم بمزاعم ذات مصداقية في انتهاك حقوق الإنسان.
- إلزام الدول بتعليق كافة المبيعات والمساعدات العسكرية، بما فيها التدريب والخدمات الفنية، للحكومة السورية حتى تضع حداً للهجمات غير المشروعية على المدنيين، بالنظر إلى الخطر الحقيقي المتمثل في استخدام الأسلحة والتكتيكات في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
- المطالبة بتعاون سوريا التام مع لجنة تقصي الحقائق بشأن سوريا التابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إلى كل الدول

- بالنظر إلى إخفاق مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات بغرض الضغط على الحكومة السورية لإنهاء عمليات قتل المدنيين دون وجه حق وتدمير الممتلكات المدنية، فإن على الحكومات المعنية أن تتحرك، فردياً وجماعياً، من أجل:
- إصدار إدانة علنية لعمليات الهدم غير المشروع التي تخالف القانون الدولي الإنساني.

- تنفيذ حظر على بيع السلاح وتوریده، وكذلك الذخائر والعتاد، للحكومة السورية.
- زيادة الضغط على روسيا والصين للتوقف عن عرقلة التحرك الفعال بشأن سوريا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

منهج التقرير

يستند هذا التقرير إلى تحليل تفصيلي لـ 14 صورة تجارية "عالية الوضوح" ملقطة بالأقمار الصناعية وتم تسجيلها بين 16 يوليو/تموز 2012 و 1 يونيو/تموز 2013.¹ وقد استخدمت صور القمر الصناعي التي تغطي كامل النطاق العمراني لدمشق وحماة لتحديد موقع عمليات الهدم، وتقييم شهادات شهدود العيان، علاوة على قياس مساحة الهدم ووثيرته وتوقيته. وإضافة إلى هذا تم استخدام الصور لتحديد الأساليب المحتملة للهدم التي استخدمتها قوات الحكومة، وتقييم السياق الأمني المحلي السابق مباشرةً لعمليات الهدم، والمتزامن معها واللاحق عليها، عن طريق تحديد أعداد المركبات العسكرية الثقيلة في المنطقة الملاصقة.

قامت هيومن رايتس ووتش أيضاً بإجراء مقابلات مع 16 شخصاً، إما أنهم كانوا شهوداً على عمليات هدم أو كانوا يمتلكون منازل تم هدمها. وقد انطوى اختيار الشهود وإجراء مقابلات معهم على تحد، لأن القتال وما يعقبه من عمليات هدم تسبب في تشريد العديد من الشهود. تم إجراء مقابلات هاتفياً وشخصياً في البلدان المجاورة لسوريا. وقد تم إجراء معظم مقابلات بالعربية من طرف باحثين يتكلمون العربية، وأجري بعضها بواسطة مترجمين بين العربية وإنجليزية. وبسبب وجود احتمالات للانتقام فقد حجبنا أسماء الضحايا والشهداء الذين أجرينا معهم مقابلات، واستخدمنا بدلاً منها أسماء مستعارة للإشارة إلى مصادر المعلومات.

كما راجعت هيومن رايتس ووتش أكثر من 85 مقطع فيديو منشور على يوتوب، وقامت بتحليل مرسومات وبيانات حكومية، إضافة إلى تقارير إعلامية. وللحقيقة من توقيت مقاطع الفيديو ومواعدها وظروفها، اتصلت هيومن رايتس ووتش بمصوريها وأجرت معهم مقابلات كلما أمكن. وفي عدة حالات قامت هيومن رايتس ووتش باجتزاء لقطات مفردة من مقاطع الفيديو، صانعة في بعض الأحيان فسيفساء تصويرية من تلك اللقطات، لمقارنة المعلم الظاهر في مقاطع الفيديو بصور القمر الصناعي والتأكد من الواقع.

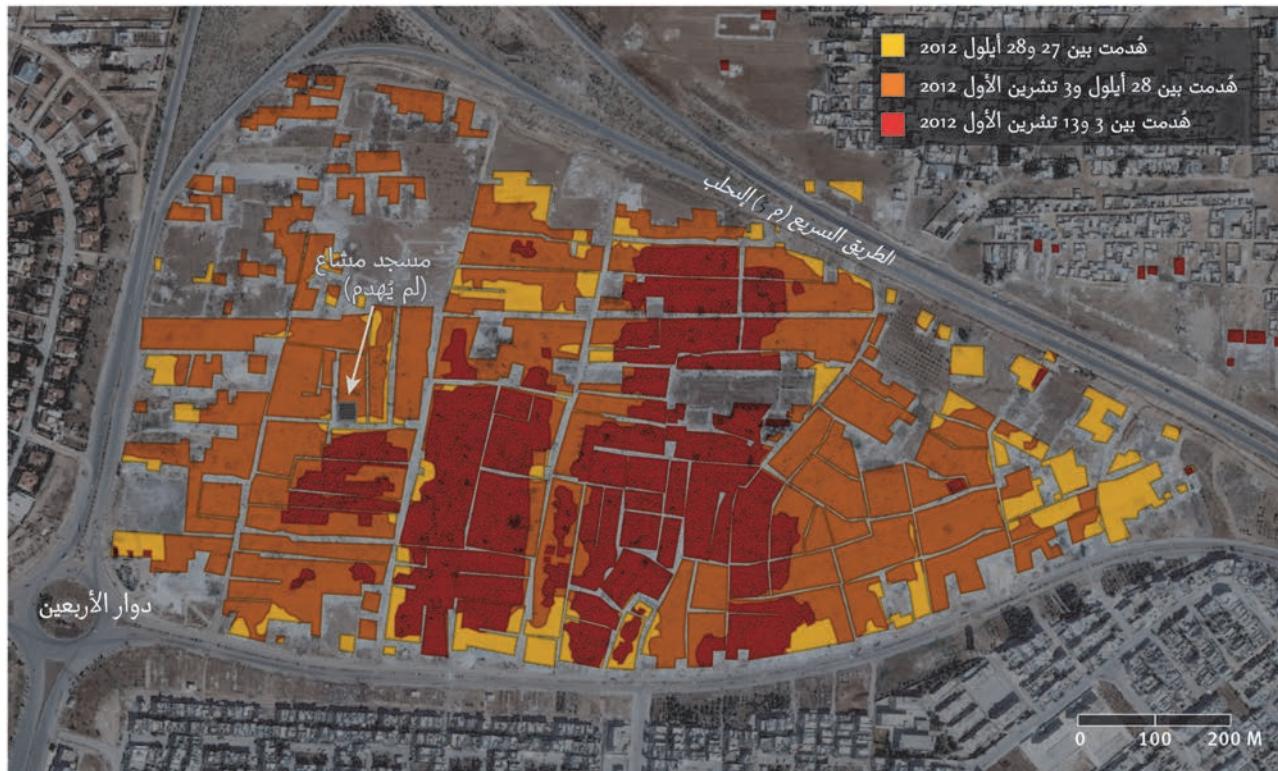
وتشير قياسات المساحة في التقرير إلى مساحات المبني المدمرة، وليس المساحة الإجمالية للأحياء التي تعرضت للهدم. وقد تم حساب المساحة الإجمالية للمبني المدمرة عن طريق قياس المناطق المتضررة مباشرةً من صور القمر الصناعي.

أما حالات الهدم المتضمنة في هذا التقرير فهي الحالات التي تمكنت هيومن رايتس ووتش فيها من الحصول على أقوال من شهود أو من أصحابها، وعلى تسلسل زمني من صور القمر الصناعي بجودة عالية بما يكفي لإتاحة التحليل التفصيلي.

¹ تم تسجيل صور القمر الصناعي المستخدمة في هذا التقرير في صباح كل من 16 يوليو/تموز، و 4 و 28 أغسطس/آب، و 8 و 22 و 28 سبتمبر/أيلول، و 3 و 13 أكتوبر/تشرين الأول، و 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، و 4 فبراير/شباط و 30 أبريل/نيسان و 23 و 29 مايو/أيار و 1 يونيو/تموز 2013. مصدر الصور EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

I. هدم حي مشارع الأربعين - حماة

تاریخ الہدم: 27 سبتمبر/اگسٹو 13 اکتوبر/تشرين الأول 2012.
المساحة المهدومة التقديرية: 40 هكتاراً.



28 سبتمبر/اگسٹو 2012



13 اکتوبر/تشرين الأول 2012

بحسب صور القمر الصناعي التي راجعتها هيومن رايتس ووتش، تم تدمير ما قد يشمل كافة المباني في حي مشارع الأربعين على الطرف الشمالي لمدينة حماة بين 27 سبتمبر/اگسٹو و 13 اکتوبر/تشرين الأول 2012.

إلى حد بعيد يتكون حي مشاع الأربعين، الملائق لطريق حماة-حلب السريع، من منازل رديئة الإنشاء تم تشييدها بالمخالفة للقانون قبل اندلاع النزاع السوري، وهذا بحسب سكان محليين. وقد استشهدت موضوعات إخبارية عن هدم الحي بمسؤولين حكوميين، بينهم محافظ حماة، يقولون إن السلطات كانت تزيل المباني المبنية بالمخالفة للقانون لتطوير المنطقة وتحسين ظروف المعيشة لسكانها.²

إلا أن سياق عملية هدم الحي وظروفها تشير إلى أن دافعها الرئيسي كان العمليات العسكرية المستمرة ضد مقاتلي المعارضة في المنطقة.

كانت قوات الحكومة قد اشتبكت مع مقاتلي المعارضة في المنطقة في أوقات مختلفة في الشهور السابقة على الهدم، بحسب ستة من السكان المحليين أجرت معهم هيومن رايتس ووتش مقابلات. قال أحد السكان: "كان جنود الجيش يقتحمون بيوتنا للتقطيع عن مقاتلي المعارضة. وإذا اشتبهوا في وجود مقاتلين للمعارضة في المنزل فإنهم يقتلون صاحبه أو يعتقلونه".³ ورغم شاهدان آخران أيضاً أن قوات الحكومة ارتكبت جرائم إعدام ميدانية خارج نطاق القضاء.⁴

وقال سكان له هموم رايتس ووتش إن مقاتلي المعارضة، بسبب سيطرة القوات الحكومية على المداخل الرئيسية لحماة، كانوا كثيراً ما يستخدمون الطرق الضيقة في حي الأربعين كثيف السكان للتنقل بين المدينة وخارجها. وقال سكان أيضاً إن بعض الأشخاص من الحي انضموا إلى الجيش السوري الحر، لكنهم لم يكونوا يقيمون إلا بمنزلين من منازل الحي.

وفي سبتمبر/أيلول 2012، بعد قليل من نهاية شهر رمضان، شنت قوات الحكومة هجوماً كثيفاً على الحي، فقصفت المنطقة بالمدفعية والهاون قبل الدخول، بحسب هؤلاء الذين أجرت هيومن

2 "إزالة مخالفات مشاع الأربعين ليس لتشريد الأهالي :

Damas Post, October 9, 2012,
<http://www.damaspost.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A.htm>

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014)
"تطهير مناطق في الحرم الأسود بريف دمشق وعمليات نوعية في حلب :

Damas Post, September 20, 2012,
<http://www.damaspost.com/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D9%88%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%88%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A8.htm>

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014)

3 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 30 يناير/كانون الثاني 2013.

4 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 28 يناير/كانون الثاني 2013؛ مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 11 يناير/كانون الثاني 2012.

رأيتس ووتش معهم المقابلات. وبعد عدة أيام من القتال، انسحب مقاتلو المعارضة من الحي، كما قال الشهود.⁵ استشهدت موضوعات إخبارية بمصادر حكومية لم تسمها تزعم أن قوات الحكومة قتلت عدداً من مقاتلي المعارضة واستولت على مخازن للأسلحة في الحي.⁶

وبعيد انسحاب مقاتلي المعارضة، بدأت جرافات توجهها قوات عسكرية حكومية في هدم الحي، فدمرت آلاف المساكن، بحسب السكان. قالت أم عدي، التي كانت قد غادرت الحي قبل شهر من عملية الهدم خوفاً على سلامتها، قالت لـ هيومن رايتس ووتش إن جارتها هانقتها ذات يوم لإبلاغها بأن منزلها يوشك أن يهدم. وحين ذهبت إلى بيتها وجدت أن الجيش السوري قطع المدخل المؤدي إلى شارعها بالدبابات ومركبات أخرى. قالت أم عدي:

صحت وصرخت وبكيت لكي يدعوني أمر لرؤيه ما يحدث لمنزلي. وحين سمحوا لي ولسيدات آخريات بالمرور، كانت الجرافه قد شرعت فعلاً في هدم منازل بينما كان أصحابها يقفون بالخارج ويترجون. وتسللت الجندي أن يسمح لي بجمع أمتعتي. فسمح لي، لكنني لم أحظ إلا بدقايق قليلة. وبعد رحيلي هدمت الجرافه منزلي. لم يبق منه شيء، حتى الجدران.⁷

وقالت صاحبة منزل ثانية تم هدم منزلها لـ هيومن رايتس ووتش:

رأينا جرافات تقترب من حيناً لكننا بقينا في منزلنا لأننا لم نتخيل أنهم سيدمرون جميع المنازل. وبعد يومين حان دورنا. تركنا كل أغراضنا. كنا نخشى البقاء ثانية أخرى لأن منزلنا كان يرتج بينما تدمر الجرافات المنازل القريبة. وحين اقتربت الجرافات من منزلنا، خرج زوجي للتحدث مع جنود الجيش. كان زوجي يتسلل إليهم للإبقاء على منزلنا لكنهم صاحوا: "نريد أن نهدم، نريد أن نهدم". ولم يشرحوا لنا ما يحدث.⁸

هناك رجل شهد الدمار من منزله على الجهة المقابلة من الشارع في نفس الحي، قال لـ هيومن رايتس ووتش:

كانت كارثة ومأساة. لم تبق منازل في الحي سوى واحد كان يستخدم كمسجد. لكن لا أحد يصلّي فيه الآن بالطبع لأن الجميع قد رحلوا.⁹

قالت صاحبنا المنزلين المهدومين اللتين أجرت هيومن رايتس ووتش معهما المقابلات إنهم لم تتلقيا أي تفسير أو تحذير أو تعويض رسمي. وتظهر أولى علامات الهدم في صورة ملقطة

5 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 30 يناير/كانون الثاني 2013.

6 انظر على سبيل المثال، قولتنا المسلحة تقضي على عدد كبير من الإرهابيين في حلب وتکبدہم خسائر فادحة وتظهر حي جوبر بدمشق":

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014) وانظر: "ضبط سيارة محملة بأسلحة متعددة في كراج الصناعة، وإصابة العشرات من الإرهابيين بعضهم من جنسيات عربية وأجنبية بأحياء بحلب وآخرون يسلمون":

SANA state news agency, September 27, 2012, <http://sana.sy/ara/336/2012/09/27/443895.htm>

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

7 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

8 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 30 يناير/كانون الثاني 2013.

9 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 28 يناير/كانون الثاني 2013.

بالقمر الصناعي في صباح 28 سبتمبر/أيلول 2012.¹⁰ وبينما يظهر في صورة 28 سبتمبر/أيلول وجود ما يفوق السبعين من معدات البناء والرافق الثقيلة في المنطقة، فإنه لا يظهر سوى أربعة عربات مدرعة، مما يؤيد زعم الشهود بأن القتال كان قد انتهى وكان الحي تحت سيطرة الحكومة في توقيت الهدم.¹¹ تظهر صور 13 أكتوبر/تشرين الأول أنه بحلول ذلك التاريخ كانت كافة مباني الحي تقريباً، على مساحة مبنية تفوق الأربعين هكتاراً، قد هدمت.¹²

10 تواريخ صور الأقمار الصناعية التي حلتها هيومن رايتس ووتش: 22 سبتمبر/أيلول، 3 و 13 أكتوبر/تشرين الأول 2012، المصادر 2014 EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014

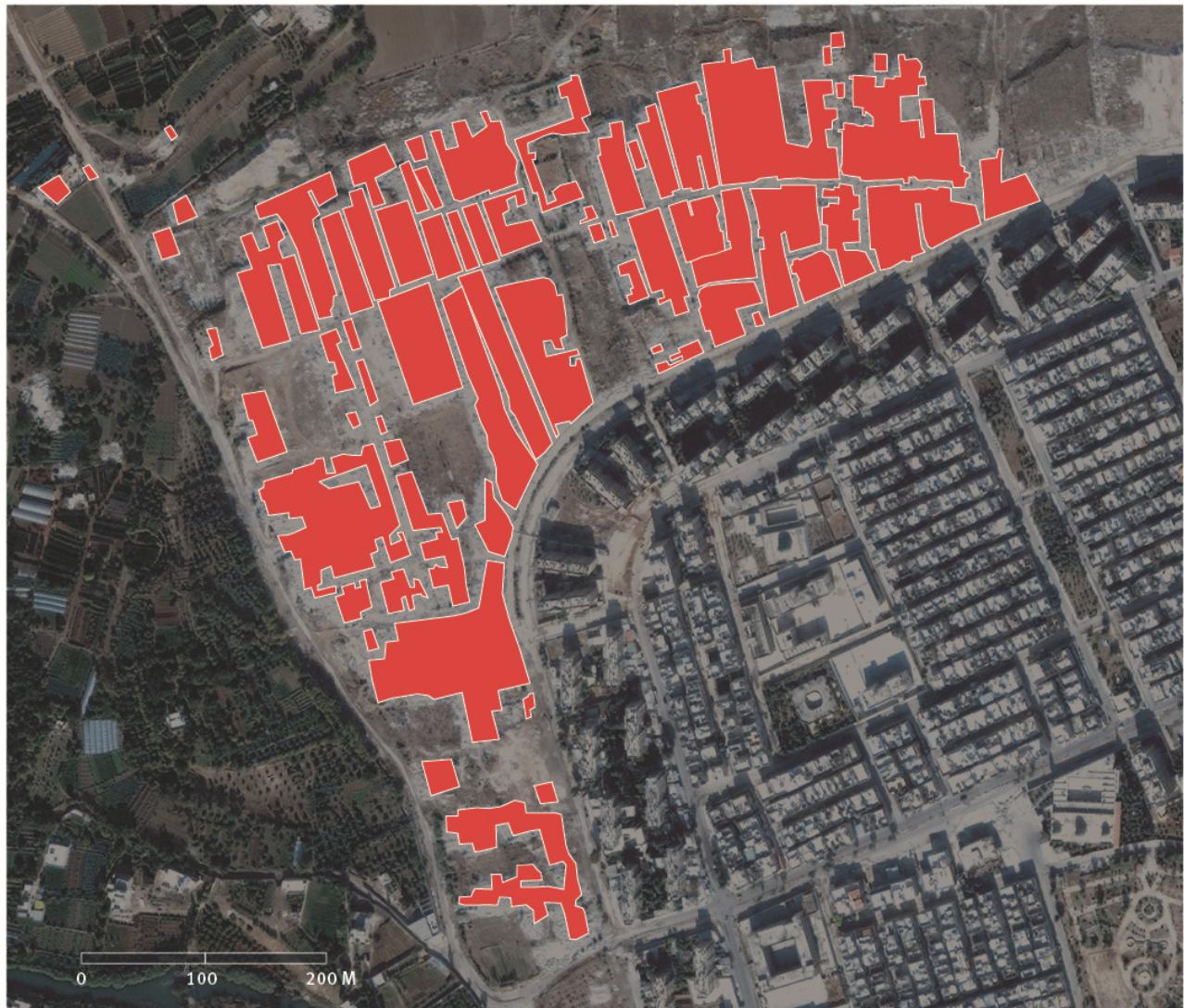
11 السابق.

12 السابق.

II. هدم حي وادي الجوز - حماة

تاریخ الہدم: 30 ابریل/نیسان - 15 مایو/آیار 2013.

المساحة المهدومة التقديرية: 10 هكتارات.





30 أبريل/نيسان 2013



29 مايو/أيار 2013

تاریخ الهدم: 30 أبريل/نيسان - 15 مايو/أيار 2013.
المساحة المهدومة التقديرية: 10 هكتارات.

بين 30 أبريل/نيسان و15 مايو/أيار 2013، قامت قوات الحكومة بهدم حي وادي الجوز بأكمله (بمساحة مبنية إجمالية تبلغ 10 هكتارات)، الواقع على الطرف الشرقي لمدينة حماة، وهذا بحسب صور القمر الصناعي وشاهدين أجرت معهما هيومن رايتس ووتش مقابلات.

وكما في حالة حي مشاع الأربعين، ادعت وسائل الإعلام الموالية للحكومة أن السلطات كانت تزيل "مخالفات عمرانية" جعلت الحي قبيح الهيئة وأعاقت المرور فيه.¹³ إلا أن موضوعات إخبارية أخرى وصفت العمليات في الحي بأنها لاستعادة السلم والأمن، وقتل الإرهابيين والاستيلاء على أسلحة وذخائر.¹⁴

13 "المباشرة بتنظيم حي مشاع وادي الجوز بمدينة حماة وإزالة كل أشكال المخالفات"، وكالة أنباء سانا الحكومية، 1 مايو/أيار 2013 (<http://sana.sy/ara/347/2013/05/01/480181.htm>) (تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2013).

14 انظر:

"Syrian Arab Army Restore Security to Several Areas in Hama," Syria Times, May 1, 2013, <http://syriatimes.sy/index.php/news/local/4788-syrian-arab-army-restore-security-to-several-areas-in-hama> (تمت الزيارة في 1 أغسطس/آب 2013). وانظر: "القضاء على أعداد من الإرهابيين ودك أو كار هم وتدمير أدوات إجرامهم في أرياف دمشق وحمص واللاذقية وحلب"، وكالة أنباء سانا الحكومية، 2 مايو/أيار 2013 (<http://sana.sy/ara/336/2013/05/02/480123.htm>) (تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014)؛ وانظر: "سانا: الجيش

السوري يعيد الأمن إلى وادي الجوز ويضبط مصنعاً للعبوات الناسفة"، المدى، 1 مايو/أيار 2013: <http://almada.ndpcdn.com/news/index/4300/%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%B2-%D9%88%D9%8A%D8%B6%D8%A8%D8%B7-%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D9%8B-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%A9> (تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع اثنين من السكان المحليين كانوا قد شهدا عملية هدم الحي، فقلالاً لـ هيومن رايتس ووتش إن مقاتلي المعارضة، كما في حي الأربعين، كانوا قد استغلوا حي وادي الجوز في دخول مدينة حماة والخروج منها بسبب موقعه على أطراف المدينة. في نهاية أبريل/نيسان، قامت قوات الحكومة بتصفيف الحي لمدة يومين، فأدت بالعديد من السكان المحليين إلى الفرار بحسب الشاهدين.¹⁵

وعلى مدار الأسبوع التالي استخدمت قوات الحكومة جرافات في تدمير كافة مباني الحي بحسب الشاهدين. قالت سيدة كانت قد شهدت الدمار في وادي الجوز من منزلها على الجهة المقابلة من الطريق السريع، قالت لـ هيومن رايتس ووتش:

كنت أرى الحي من شرقي. في البداية رأيت شاحنات كبيرة يرافقها عسكريون، تأخذ أشياء من منازل في الحي. ثم بدأت الجرافات في تدمير المنازل. قالت الحكومة إن الكثير من المتمردين كانوا يختبئون في وادي الجوز.¹⁶

وبحسب شاهدة أخرى، استخدم الجيش السوري مكبرات الصوت وقال عناصره للسكان أن أمامهم ساعة واحدة لحزم أمتعتهم.¹⁷

تؤكد صور التقطتها الأقمار الصناعية في 30 أبريل/نيسان و29 مايو/أيار 2013 الهدم التام لمساحة تبلغ 10 هكتارات من المباني، وتبيّن أيضاً وجود آلات بناء ثقيلة مثل الجرافات والحفارات في المنطقة.¹⁸

وبينما أقر سكان محليون بأن الكثير من مباني حي وادي الجوز مبنية دون تراخيص سليمة، إلا أن مسلك الجيش بعد عملية هدم الحي يشير إلى العلاقة الواهية التي تربط الأمر بالتراخيص. قالت سيدة من سكان حي مجاور لـ هيومن رايتس ووتش:

بعد الهدم، جاء الجيش إلى حيناً و قالوا عبر مكبرات الصوت إنهم سيدمرون حيناً كما دمروا وادي الجوز ومشاع الأربعين إذا انطلقت رصاصة واحدة من هنا.¹⁹

15 مقابلة مع هيومن رايتس ووتش، لبنان، 11 يوليو/تموز 2013.

16 مقابلة مع هيومن رايتس ووتش، لبنان، 11 يوليو/تموز 2013.

17 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 31 يوليو/تموز 2013.

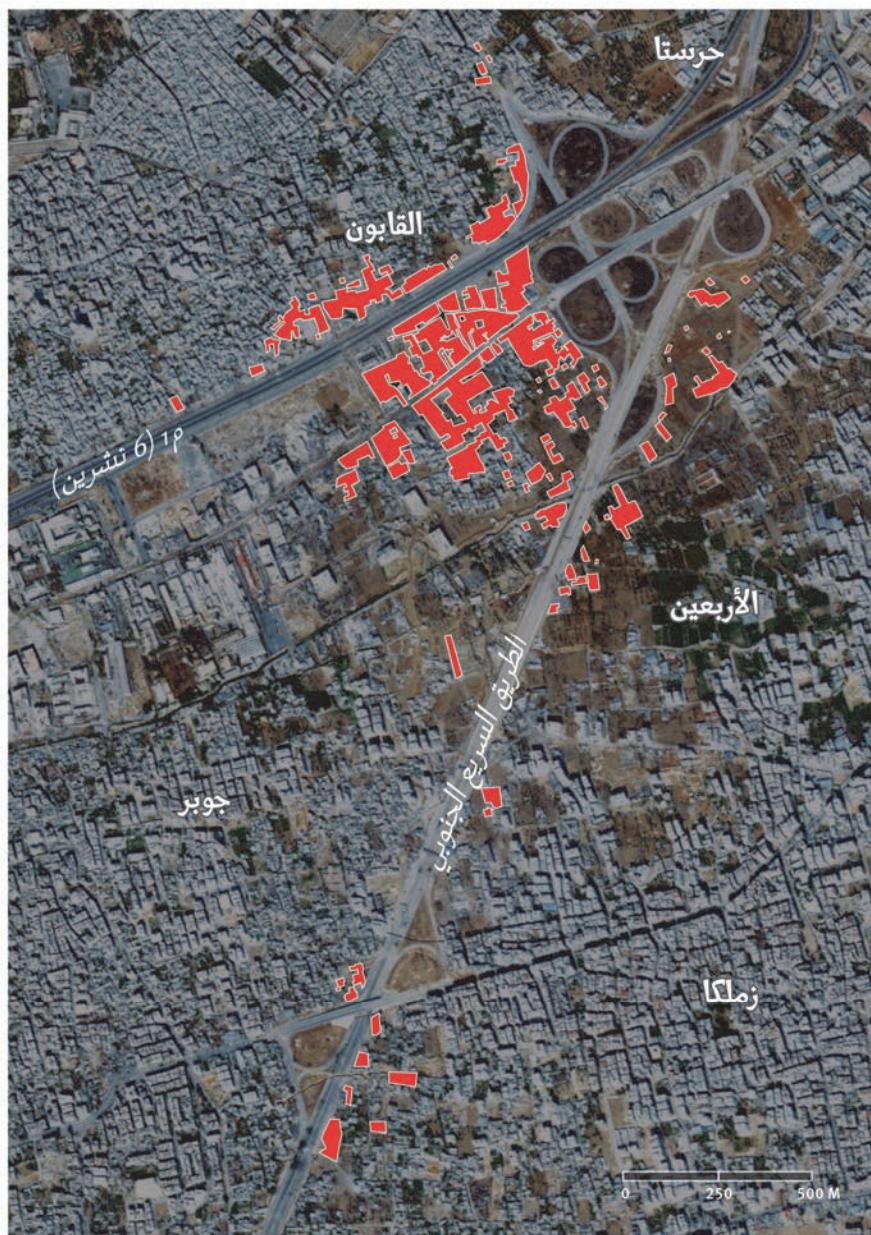
18 تواريخ صور الأقمار الصناعية التي حللتها هيومن رايتس ووتش: 30 أبريل/نيسان و29 مايو/أيار 2013، المصدر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

19 مقابلة مع هيومن رايتس ووتش، لبنان، 11 يوليو/تموز 2013.

III. عمليات الهدم في حي القابون - دمشق

تواتريلع عمليات الهدم: 21 يوليوليو/تموز - أكتوبر/تشرين الأول 2012؛ يونيو/حزيران -
يوليو/تموز 2013 (تقريبياً)²⁰

المساحة المهدومة التقديرية: 18 هكتارات.



20 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.



16 يوليو/تموز 2012



4 أغسطس/آب 2012

تبين صور القمر الصناعي التي راجعتها هيومن رايتس ووتش أن المبني التي تغطي مساحة تقدر بـ 18 هكتارات قد تم تدميرها في حي القابون شمالي دمشق على موجتين. وتشير صور القمر الصناعي إلى أن موجة الهدم الأولى حدثت بين 16 يوليو/تموز و 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، والموجة الثانية بين 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013.²¹

ويبدو أن الموجة الأولى كانت تتعلق مباشرة باشتباكات عنيفة بين قوات الحكومة والمعارضة في منتصف يوليو/تموز 2012. في 15 يوليو/تموز أفادت تقارير بوقوع اشتباكات، وصفت بأنها "الأكثر شراسة حتى الآن" في العاصمة، في أحياء التضامن والميدان وكفر سوسة الجنوبية، وبعدها بقليل في أحياء القابون وبربة الشمالية.²²

بالتدريج أرغمت القوات الحكومية قوات المعارضة على الانسحاب. وقال وليد، وهو ناشط محلي من السكان، لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الحكومة شنت هجمة كبيرة على الحي، باستخدام المروحيات والمدفعية ونيران الدبابات في نحو 16 يوليو/تموز 2012. بعد عدة أيام من القتال، دخلت الحي قوات حكومية مصحوبة بالشبيحة، أو المليشيات الموالية للحكومة، على حد قوله، وبدأت في نهب المنازل والممتلكات. وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان في 19 يوليو/تموز 2012 بـ "أن الجيش السوري داهم حي القابون بـ "أعداد كبيرة من الدبابات".²³ بحلول 23 يوليو/تموز قال مسؤولون حكوميون ونشطاء للمعارضة إن قوات الحكومة استعادت إلى حد بعيد السيطرة على دمشق.²⁴

21 تواریخ صور القمر الصناعي التي حللتها هيومن رايتس ووتش: 16 يوليو/تموز، 4 و 18 أغسطس/آب، 8 و 22 سبتمبر/أيلول، و 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013، المصادر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014..

22 انظر:

Erika Solomon, "Fiercest fighting yet reported inside Damascus," Reuters, July 15, 2012,
<http://uk.reuters.com/article/2012/07/15/uk-syria-crisis-idUKBRE8640R320120715>

(تمت الزيارة في 10 أغسطس/آب 2013).

23 انظر:

"Tanks roll on Damascus as violence reigns," Al-Jazeera English, July 19, 2012,
<http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/07/201271961645358140.html>

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

24 انظر:

"Syrian Army Retakes Most of Damascus," Naharnet, July 23, 2012,
<http://www.naharnet.com/stories/en/47542-syrian-army-retakes-most-of-damascus>

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014) وانظر:

وبعد انسحاب القوات الحكومية من القابون، بدأت قوات الحكومة في هدم المنازل والمتاجر في الحي. أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع اثنين من السكان المحليين كانوا قد شهدا عمليات الهدم. وقال صاحب أحد المطاعم المحلية لـ هيومن رايتس ووتش:

في نحو التاسعة والنصف من صباح أحد الأيام، وصلت قوات أمنية سورية إلى حينا وطلبت منا مغادرة المكان على الفور.رأيت معهم 3 جرافات. لم يعطونا أي إنذار مسبق. لقد حضروا دون إعلان. وحين سألت عن السبب قال الجندي: "كفانا من الأسئلة" وإلا احتجزوني. سأله إن كان بوسعيأخذ أغراض من المطعم لكنه قال لا. كانت معه دراجة نارية لكنهم لم يسمحوا لي بأخذها وأرغمنوني على الرحيل راجلاً. وبينما كنت أسير نظرت خلفي فرأيت الجرافة تهدم متجر. كان جدي قد افتتح المتجر قبل سنوات طويلة. وأدرت المطعم بنفسى لمدة 8 سنوات. أمام عينى، تم تدمير كفاحعائلتى فى ثانية واحدة.²⁵

قال وليد لـ هيومن رايتس ووتش إن الجيش بدأ في هدم المبني في 21 يوليو/تموز 2012، وإن العملية استمرت لمدة حوالي 50 يوماً. وقال لـ هيومن رايتس ووتش:

هدم الجيش 1250 متجرًا و 650 منزلًا. اضطررت 1800 عائلة لإخلاء المنطقة. كانت هناك نحو عائلتين أو ثلاث في كل منزل. وأمهل الجيش السوري صاحب كل متجر 24 ساعة لإفراغ متجره. ولم يحصل أصحاب المنازل على أكثر من 3 ساعات لحزم ممتلكاتهم والرحيل. لم يكن الوقت كافياً. لم يك الناس يأخذوا أي شيء معهم.²⁶

يظهر في عدد من مقاطع الفيديو المنشورة على يوتيوب سير عمليات الهدم في القابون أو ما أعقبها. وفي أحد المقاطع المنشورة في يوليو/تموز، تقوم حفاراة بهدم منازل في حراسة ما يبدو أنه دبابة حربية واحدة.²⁷ ويظهر في العديد من مقاطع الفيديو المشابهة المنشورة في سبتمبر/أيلول أن عملية الهدم كانت مستمرة في ذلك الوقت.²⁸

Bassem Mroue and Zeina Karam, "Syria conflict: Damascus Suffers Destruction, Hunger As Fighting hits Country's Heart," Huffington Post, July 23, 2012,
http://www.huffingtonpost.com/2012/07/23/syria-conflict-damascus_n_1695623.html

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

25 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

26 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

27 "هدم المنازل والمحلات بالدببات في القابون 28-7-2012"، 28 يوليو/تموز 2012

(تمت الزيارة في 12 أغسطس/آب 2013). حددت هيومن رايتس ووتش الموقع الدقيق عن طريق صنع فيسيفاس من الصور لمقطع الفيديو ومقارنتها بصور القرم الصناعي.

28 "هـام دبابة تهدم المحلات في حي القابون 23-9-2012، مقطع فيديو يوتيوب، 23 سبتمبر/أيلول 2012:

الصناعية، مقطع فيديو، يوتيوب، 12 سبتمبر/أيلول 2013 (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013). "دمشق حي القابون :: الدمار في المنطقة الصناعية، مقطع فيديو، يوتيوب، 12 سبتمبر/أيلول 2013 (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013)."

2013). "تهديم وتهبيط المنازل في القابون 29-9-2012 مقطع فيديو، يوتيوب، 29 سبتمبر/أيلول 2013:

هـام دببات الاسد تقوم بتدمير حي القابون، مقطع فيديو، يوتيوب، 27 سبتمبر/أيلول 2012 (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013)."

2013). "قابون - هدم المنازل بالدببات - 29-9-2012، مقطع فيديو، يوتيوب، 29 سبتمبر/أيلول 2012:

(تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013) <http://youtu.be/5GBjOn3nenI>

هدم منزل في القابون تم تصويره بالفيديو

صورة عبارة عن تجميع لعدة صور من مقطع فيديو تم نشره على يوتوب في 28 يوليو/تموز 2012. تشير مقارنة الصورة الجامعة بصور القمر الصناعي إلى أن عملية الهدم في مقطع الفيديو وقعت قرب الطريق السريع M 1 في حي القابون.



قال وليد لـ هيومن رايتس ووتش إن مناطق الهدم كانت هي المناطق التي وقع فيها أعنف القتال.
وقال لـ هيومن رايتس ووتش:

كان خط الجبهة [بين قوات الحكومة والمعارضة] يمتد من منطقتي البعلة والعارضية وحتى المنطقة الصناعية. والآن تدمرت المنطقتان تماماً وانكشفتا أمام قوات الحكومة بما يكفي²⁹ لالتقاط أي هجمة للمعارضة.

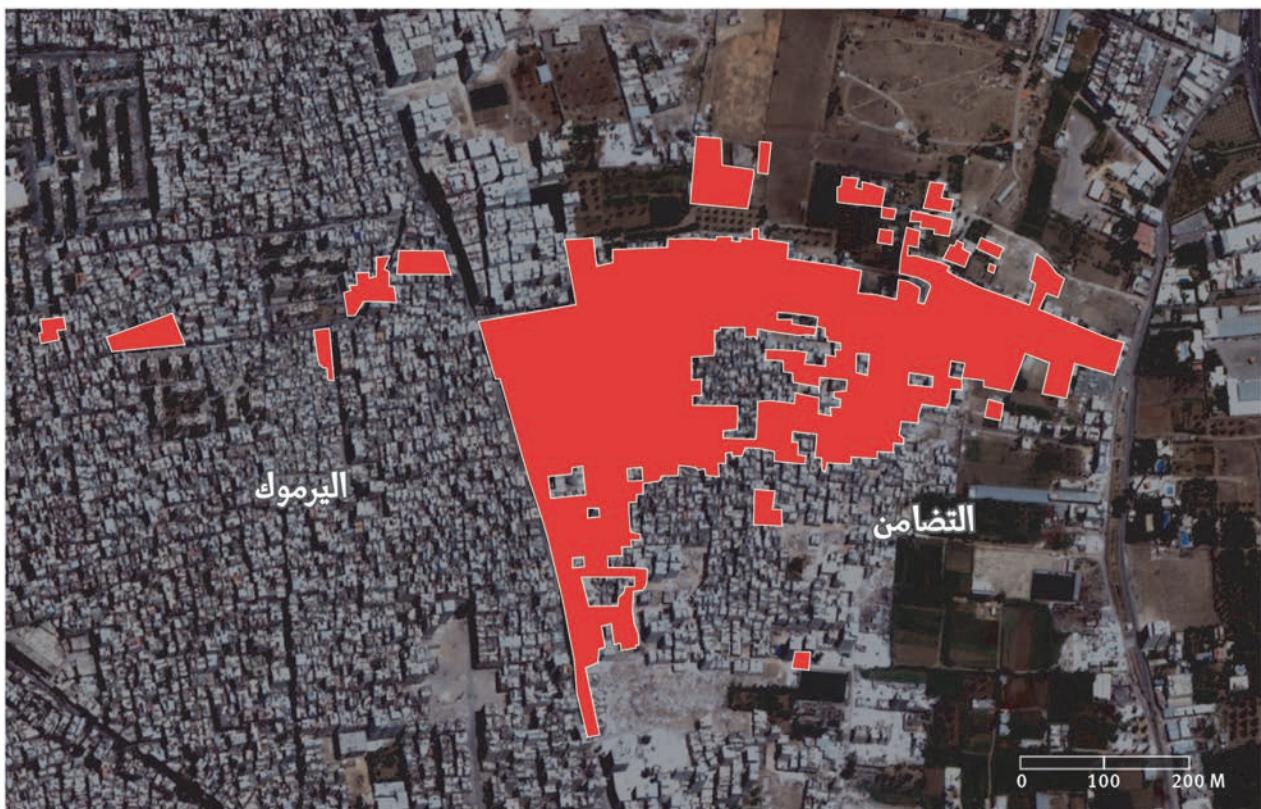
لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من العثور على أي بيان أو مرسوم حكومي يفسر سبب عمليات الهدم في القابون. كما لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التوصل إلى أي شاهد على الموجة الثانية من عمليات الهدم، التي تمت في توقيتٍ ما بين 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013، بحسب صور القمر الصناعي.

²⁹ مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2012.

IV. عمليات الهدم بحي التضامن - دمشق

تاريχ عمليات الهدم: 8 سبتمبر/أيلول - 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012؛ 4 فبراير/شباط - 1 يوليو/تموز 2013.

المساحة المهدومة تقديرية: 15,5 هكتارات



16 يوليو/تموز 2012



29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012

تبين صور القمر الصناعي التي حلّتها هيومن رايتس ووتش أن المبني في مساحة تفاصس بـ 15,5 هكتاراً بحي التضامن في جنوب دمشق قد هدمت على موجتين: في توقيتٍ ما بين 8 سبتمبر/أيلول و 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وتوقيتٍ ما بين 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز³⁰. 2013

وتشير أقوال سكان محليين، وتقارير إعلامية، وتصريحات مسؤولين من الحكومة والمعارضة، إلى أن موجة الهدم الأولى بحي التضامن في دمشق اتبعت نفس النمط كما في هدم حي الفابون (انظر أعلاه). لقد شهد حي التضامن، بصفته أحد أحياe دمشق الخاضعة لسيطرة المعارضة، واحداً من أعنف الاشتباكات في معركة العاصمة التي وقعت في يوليو/تموز 2012. وتم وصف الحي بأنه "آخر معقل" المعارضة، فيما كانت قوات الحكومة تزعم قوات المعارضة على الانسحاب بعد قتال عنيف.³¹ ووصف سكان محليون أجرت معهم هيومن رايتس ووتش مقابلات، وصفوا القصف العنيف للحي من جانب قوات الحكومة بدءاً من 15 يوليو/تموز.³² وتظهر صور القمر الصناعي نيراناً مشتعلة وعموداً من الدخان الكثيف على سطح بنية سكنية من سنة طوابق في صباح 16 يوليو/تموز.³³

وبحسب اثنين من السكان المحليين الذين أجرت معهم هيومن رايتس ووتش مقابلات، أدى القتال في يوليو/تموز 2012 بالعديد من السكان إلى الرحيل، وبحلول مطلع أغسطس/آب كان مقاتلو المعارضة الباقون في الحي قد رحلوا بدورهم، بسبب نفاد ذخيرتهم بحسب مزاعم.³⁴ ويتفق الزعم بانسحاب مقاتلي المعارضة في مطلع أغسطس/آب مع التصريحات الرسمية. في 4 أغسطس/آب 2012، استشهدت عدة منافذ إعلامية بمتحدث عسكري يقول إن الجيش "طهر" عدة مناطق في دمشق، ومن بينها التضامن، وإن الوضع "متزن ومستقر".³⁵

قال الساكنان المحليان لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الحكومة بدأت في هدم المنازل في التضامن باستخدام المتفجرات والجرافات في سبتمبر/أيلول 2012.³⁶ وتظهر أولى علامات الهدم في صور القمر الصناعي الملتقطة يوم 8 سبتمبر/أيلول.³⁷ تشير صور القمر الصناعي، التي

30 تواريخ صور القمر الصناعي التي حلّتها هيومن رايتس ووتش: 8 و 22 سبتمبر/أيلول، و 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013؛ المصادر:

EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

31 انظر:

"Syria crisis: UN Assembly condemns Security Council," BBC News, August 3, 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19106250> (تمت الزيارة في 8 أغسطس/آب 2013).

32 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 18 فبراير/شباط 2013؛ مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 19 فبراير/شباط 2013.

33 تواريخ صور القمر الصناعي التي حلّتها هيومن رايتس ووتش: 8 و 22 سبتمبر/أيلول، و 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013؛ المصادر:

EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

34 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 21 فبراير/شباط 2013؛ مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 19 فبراير/شباط 2013.

35 انظر على سبيل المثال:

"Syrian Army Controls All of Damascus," Naharnet, August 4, 2012, (<http://www.naharnet.com/stories/ar/48953>)؛ "Syrian army declares 5 August 2013 Damas' rebellious district 'cleaned of armed groups,'" Xinhua News [English edition], August 5, 2012, (http://news.xinhuanet.com/english/world/2012-08/05/c_123529591.htm) (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013).

36 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 21 فبراير/شباط 2013؛ مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 19 فبراير/شباط 2013.

37 تواريخ صور القمر الصناعي التي حلّتها هيومن رايتس ووتش: 8 و 22 سبتمبر/أيلول، و 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013؛ المصادر:

تستعرض أكوا마ً منتظمة نسبياً من الركام حيث كانت توجد منازل من قبل، إلى تنفيذ عمليات الهدم على نحو محكم واحترافي.

بحسب أحمد الذي شهد عملية التدمير، حصل السكان على مهلة شديدة القصر. قال أحمد:

تم منح أصحاب المنازل ساعة واحدة لإخلاء منازلهم. رأيت أشخاصاً يلقون بأمتعتهم من النوافذ. كنت أريد مساعدتهم لكنني شعرت بالخوف لأن الجيش السوري كان حاضراً.³⁸

تم الإبلاغ عن عمليات الهدم أيضاً من جانب صحفي دولي زار التضامن في منتصف أكتوبر/تشرين الأول حين كانت عمليات الهدم لم تزل جارية.³⁹

تبين صور القمر الصناعي ومقاطع فيديو منشورة على يوتوب أن قوات الحكومة قامت أيضاً بهدم 12 بناية سكنية عالية الارتفاع بطريقة النسف المحكم في حي الزاهرة والزهور (القازار) المجاورين للتضامن، بين 22 سبتمبر/أيلول و29 نوفمبر/تشرين الأول 2012.⁴⁰

لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التوصل إلى أي شاهد على الموجة الثانية من عمليات الهدم بين فبراير/شباط ويوليو/تموز 2013، ولا وجدت أي تصريح أو مرسوم حكومي رسمي بشأن عمليات الهدم في التضامن.

EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014

38 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 21 فبراير/شباط 2013.

39 انظر:

Sam Dagher, "Fighting to Hold Damascus, Syria Flattens Rebel 'Slums,'" Wall Street Journal, November 27, 2012,

http://online.wsj.com/article/SB10001424052970204707104578092113759746982.html?mod=googlenews_wsj#articleTabs=article (تمت الزيارة في 12 أغسطس/آب 2013).

40 تواريخ صور القمر الصناعي التي حلتها هيومن رايتس ووتش: 8 و 22 سبتمبر/أيلول، و 3 أكتوبر/تشرين الأول 2012، و 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013؛ المصادر:

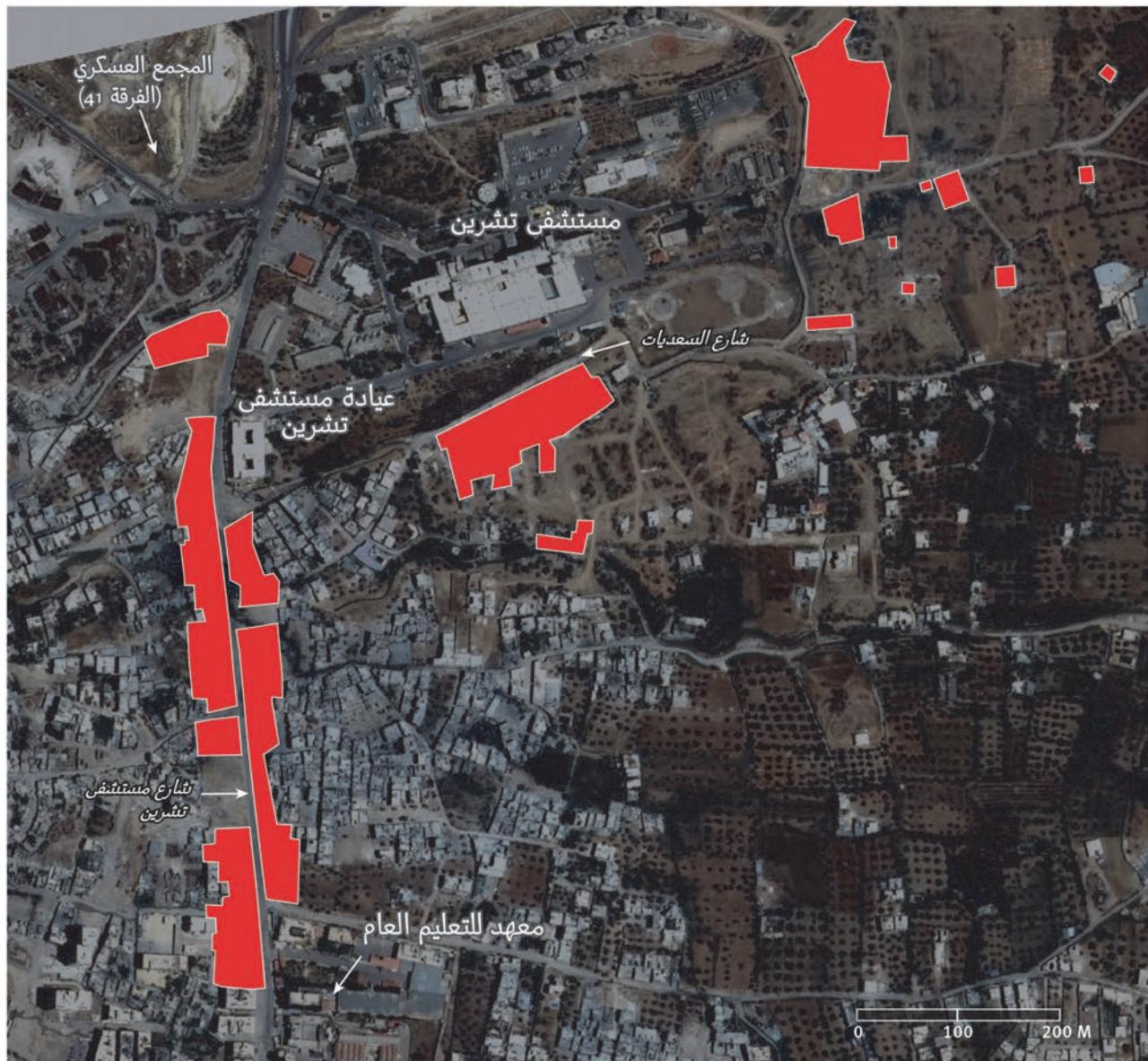
EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

انظر أيضاً، الشبيحة تقوم بتجير المباني في الزاهرة الجديدة 9 و 10 2012 مقطع فيديو، يوتوب، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2012: http://youtu.be/OI6w_hfwCJs (تمت الزيارة في 12 أغسطس/آب 2013 وانظر: "تجير وهدم الابنية في دمشق- الزاهرة من قبل قوات الاسد"، مقطع فيديو، يوتوب، 24 سبتمبر/أيلول 2012: <http://youtu.be/Lk8D9nJm-R4> (تمت الزيارة في 10 أغسطس/آب 2013).

٧. عمليات الهدم في حي برزة - دمشق^{٤١}

تواتر عمليات الهدم: أكتوبر/تشرين الأول 2012؛ فبراير/شباط - يوليو/تموز 2013
(تقريبية)

المساحة المهدومة التقديرية: 5,3 هكتارات.



٤١ مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.



4 أغسطس/آب 2012



29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012

في حي بربة بشمال دمشق، قامت قوات الحكومة بهدم ما يبلغ مجموعه 5,3 هكتارات من المباني على موجتين: في أكتوبر/تشرين الأول 2012 وفي توقيتٍ ما بين فبراير/شباط وиюليو/تموز 2013.⁴²

وبحسب بسام، الذي تم تدمير منزله، برر مسؤولو الحكومة عمليات الهدم بالإشارة إلى مرسوم يبلغ عمره عقوداً من ستينيات القرن العشرين يسمح بزيادة عرض الشارع كجزء من جهد للتخطيط العمراني.⁴³ قال بسام لـ هيومن رايتس ووتش: "كان الجميع يعرفون ذلك المرسوم، وهكذا حين قررت أنا وأخي شراء قطعة أرض في تلك المنطقة، حرصنا على أن يتبع العقار بأكثر من 20 متراً عن الشارع تحسباً لقيام الحكومة بتنفيذها".⁴⁴ لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من الحصول على نسخة من ذلك المرسوم.

ولكن بحسب بسام، حين قامت قوات الحكومة بهدم منازل بطول شارع مستشفى تشرين خلال أسبوعين في أكتوبر/تشرين الأول 2012، فقد هدمت منزله أيضاً، الذي زعم أنه يقع على مسافة تتجاوز العشرين متراً من الطريق.⁴⁵ وتبين صور القمر الصناعي التي تؤكد موجتي الهدم أن جميع المنازل في نطاق 45 متراً تقريباً من جانبي الشارع، وليس 20 متراً فقط كما يحدد المرسوم، قد تم هدمها.⁴⁶

42 تواريخ صور القمر الصناعي التي حللتها هيومن رايتس ووتش: 22 سبتمبر/أيلول، و 3 أكتوبر/تشرين الأول و 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، و 4 فبراير/شباط و 1 يوليо/تموز 2013؛ المصادر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

43 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013. تشير بعض المقالات الإعلامية عن عمليات الهدم في بربة إلى المرسوم 2190 من سنة 1975: "قالت إنها ستؤمن منزل المستحقين في بربة، محافظة دمشق: تم توجيه 155 إنذاراً لشاغلي عقارات مشروع طريق السلمية":

Syria Steps, January 22, 2011, <http://www.syriasteps.com/?d=207&id=62019>

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014). وانظر: "الاستملاك مرسم توارثه الأجيال دون تنفيذ":

Jouhina, May 5, 2007, http://alsmu.com/jouhina.com/archive_article.php?id=1716

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

44 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.

45 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.

46 تواريخ صور القمر الصناعي التي حللتها هيومن رايتس ووتش: 22 سبتمبر/أيلول، و 3 أكتوبر/تشرين الأول و 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012؛ المصادر:

قال بسام لـ هيومن رايتس ووتش إنه حاول التقدم بشكوى للسلطات، إلا أنها لم تجد نفعاً:

ذهبت مع ابن عمي إلى مكتب المحافظ في دمشق وطلبنا التعويض. وبالطبع قالوا لا. وقالوا لنا إن الهدم تم بناءً على ذلك المرسوم وكان علينا أن نعرف بالأمر قبل شراء الأرض. وحين شرحنا أن منزلنا لم يكن في نطاقـ 20 متراًـ أمرّونا بالانصراف.⁴⁷

قال بسام لـ هيومن رايتس ووتش إنه كان يحمل وثيقة تؤكد ملكيته للأرض وتصريح بناء لمنزله.⁴⁸ لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التحقق من هذا الزعم.

ومع ذلك فإن موقع عمليات الهدم في بربة وسياقها يشيران إلى تعلق الهدم بالنزاع المستمر. كانت المناطقان المهدومتان تقعان في جوار مستشفى تشرين العسكري، أحد المستشفيات الرئيسية التي تستقبل و تعالج جنود الحكومة الجرحى.⁴⁹ كما تقع المنطقة على حافة دمشق تماماً، وقد دأب مقاتلو المعارضة على استخدام الطريق للانتقال من الحقول خارج المدينة حيث كانوا يخربون إلى المنطقة المحيطة بمسجد أبو بربة، حيث كانوا ينظمون المظاهرات، بحسب بسام.

تكلف الهدم في أكتوبر/تشرين الأول بازالة كافة المباني في نطاق 45 متراً من الطريق حتى جنوب المستشفى، ودمرت الموجة الثانية من الهدم أكثر من 50 مبنى إلى الجنوب والشرق مباشرةً من مجمع المستشفى.

وتشير تقارير إعلامية إلى اشتباك قوات الحكومة والمعارضة عدة مرات في المنطقة في الأسابيع السابقة على عمليات الهدم. كما أفادت وسائل إعلام بوقوع عدة هجمات على نقاط التفتيش الحكومية ومخافر الشرطة وحدوث تفجيرات فيها.

لاحظت صحفية دولية زارت المستشفى، في موضوع من ديسمبر/كانون الأول 2012، أن المباني على جانبي الطريق لمسافة 90 متراً (100 ياردة) قد تمت تسويتها بالجرافات لتصعيد القنص ونصب الكمانين، واستشهدت بمدير المستشفى الذي قال إن ستة أطباء وأربعة من سائقي عربات الإسعاف قد قتلوا خلال عام، ربما عند محاولتهم الوصول إلى المستشفى، رغم أن الموضوع المنشور لم تحدد هذا.⁵⁰

وبحسب بسام، ظهر قناصة على أسطح عدة مباني ومن بينها مستشفى تشرين ومركز التعليم العام بعد عمليات الهدم. وبسبب الهدم، تمكّن الفناصنة من ترصّد مساحة كبيرة بطول الطريق.

EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014

47 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.

48 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.

49 انظر:

Deborah Amos, "At Syrian Military Hospital, The Casualties Mount," NPR, June 12, 2012, <http://www.npr.org/2012/06/12/154858481/at-syrian-military-hospital-the-casualties-mount> (تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014); Jonathan Steele, "Fear follows the 'martyrs' on the roads to Damascus," The Guardian, August 10, 2012, <http://www.theguardian.com/world/2012/aug/10/damascus-syrian-military-hospital>; Patrick Cockburn, "Fear and loathing of Syria's fallen soldiers," The Independent, December 11, 2012, <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/fear-and-loathing-of-syrias-fallen-soldiers-8406496.html> (تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

50 السابق.

قال بسام لـ هيومن رايتس ووتش إن مقاتلي المعارضة انتقلوا إلى منطقة أخرى من بربة بعد عمليات الهدم، وتوقفت المظاهرات لأن القناصة جعلوا تجمع المظاهرين شديد الخطورة.⁵¹

ورغم وجود تقارير تفيد بوقوع اشتباكات في المنطقة في توقيت عمليات الهدم، إلا أن مقطع فيديو منشوراً على يوتوب في 6 أكتوبر/تشرين الأول يبين حفارة تهدم أحد المنازل بينما يقف أشخاص بثياب مدنية في الشارع وتمر بجوارهم سيارات تبدو مدنية.⁵²

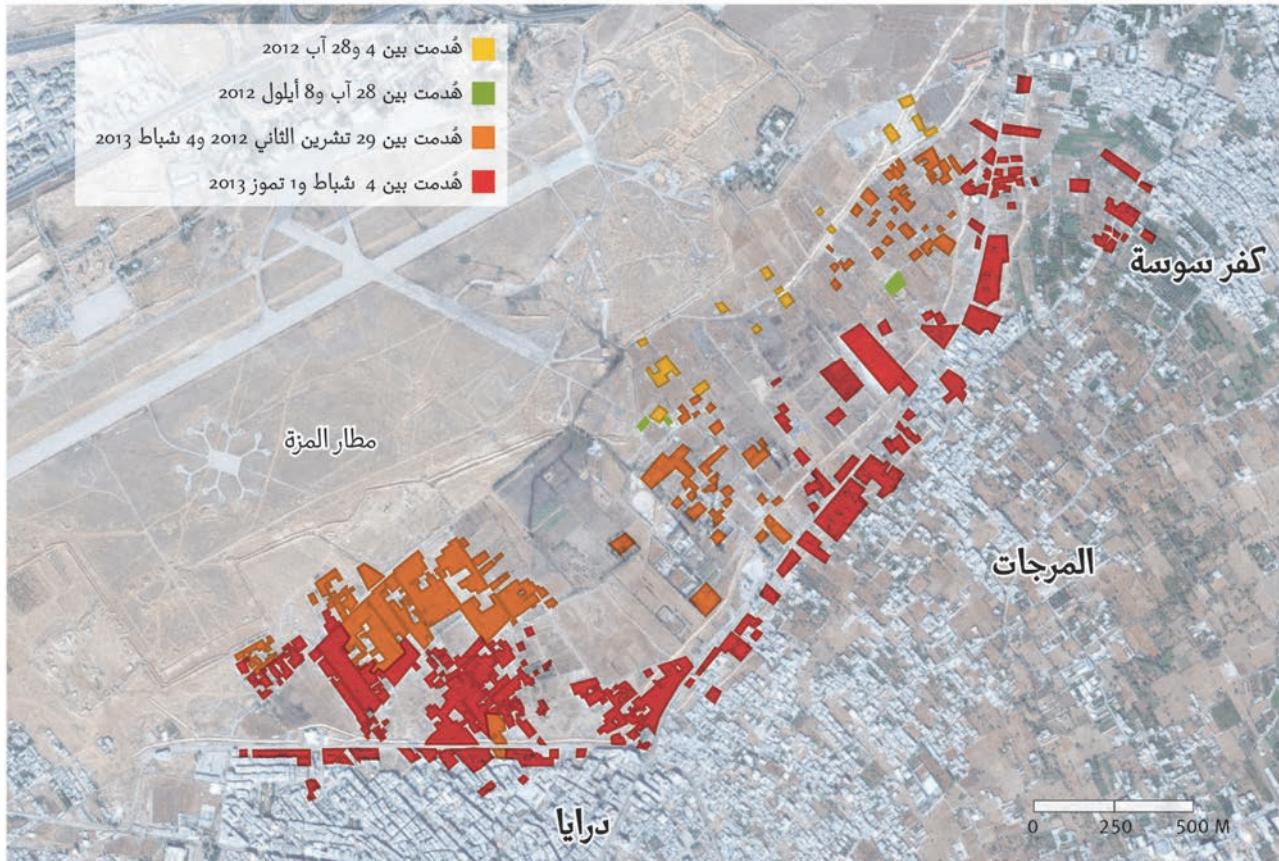
ومع أن هجمات المعارضة على المستشفى أو طاقمه الطبي قد تبرر اتخاذ إجراءات وقائية من جانب السلطات، إلا أن هدم عشرات المنازل يبدو غير مناسب. ولا يبدو أن السلطات قد عرضت على المالك أي تعويض، بحسب المالك الذي أجرت معه هيومن رايتس ووتش مقابلة.

51 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2013.

52 "هدم منازل و محلات المدنيين على طريق مشفى تشرين، مقطع فيديو، يوتوب، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2012 :
http://youtu.be/afUt8ERBRSo (تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

VI. عمليات الهدم حول مطار المزة - دمشق

تواتريل عمليات الهدم: أغسطس/آب 2012؛ ديسمبر/كانون الأول 2012 - مارس/آذار 2013
المساحة المهدومة التقديرية: 41,6 هكتاراً.



4 فبراير/شباط 2013



14 يوليو/تموز 2013

التسوية بالأرض

تبين صور القمر الصناعي التي راجعتها هيومن رايتس ووتش أن مساحة يبلغ مجموعها 41,6 هكتاراً من المباني قد تم هدمها حول مطار المزة العسكري، الذي يعد قاعدة عسكرية في ضواحي دمشق الجنوبية تابعة للمخابرات الجوية، وهي إحدى الأجهزة الأمنية الرئيسية الأربع في سوريا. وبحسب الصور، تم القسم الأساسي من عمليات الهدم في توقيتٍ ما بين ديسمبر/كانون الأول 2012 وиюليو/تموز 2013.⁵³ كما وقعت عمليات هدم محدودة في توقيتٍ أسبق، في أغسطس/آب 2012.

عند إجراء مقابلة بشأن عمليات الهدم في دمشق مع حسين مخلوف، محافظ ريف دمشق التي تتبعها المنطقة المهدومة حول مطار المزة، أشار المحافظ إلى المرسوم 66، الذي أصدره الرئيس بشار الأسد في 18 سبتمبر/أيلول 2012.⁵⁴ ينص المرسوم على تنمية منطقتين بما منازل مبنية بالمخالفة للقانون، ويبدو أن إدراهما هي الجانب الجنوبي الشرقي لمطار المزة الذي تم هدمه.⁵⁵ قال مخلوف إن عمليات هدم سيجري تنفيذها قريباً في داريا وحرستا ويلدا. ورغم إشارة المرسوم إلى المنازل المبنية بالمخالفة للقانون إلا أن مخلوف في المقابلة قال إن عمليات الهدم ضرورية لطرد المعارضة، بحسب ما نشر.

يعمل مطار المزة العسكري والمنطقة المهدومة الملاصقة على ربط مدينة دمشق بـ داريا والمعضمية، وهما بلدان في ريف دمشق معروف أنهما من معاقل المعارضة. تحولت المظاهرات السلمية في بدايتها إلى معارضة مسلحة في النهاية، وقام عدد كبير من مقاتلي المعارضة المسلحة باستخدام البلدة لشن هجمات على أهداف حكومية، بما فيها المطار. وفي أغسطس/آب 2012، شنت قوات الحكومة هجنة كبيرة على البلدين، ووصفت بأنها من أكثر هجمات الحكومة دموية في النزاع السوري حتى ذلك التوقيت.⁵⁶

تبين صور القمر الصناعي أن عدداً ضئيلاً من المباني إلى الشمال الشرقي مباشرة من مطار المزة قد تم هدمه في نفس توقيت هجنة أغسطس/آب، بين 22 و 26 أغسطس/آب.⁵⁷ وبحسب ياسر، وهو أحد السكان المحليين الذين أجرت هيومن رايتس ووتش المقابلات معهم، كانت المنازل المهدومة تقع قرب التكاثن العسكرية، التي تعرضت لهجوم مقاتلي المعارضة في اشتباكات أغسطس/آب. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من إجراء مقابلات مع شهود على عمليات الهدم هذه، وثمة حاجة إلى تحقيقات إضافية لتحديد ما إذا كانت هذه الموجة المحدودة من عمليات الهدم قد خالفت القانون الدولي.

53 تواريخ صور القمر الصناعي التي حللتها هيومن رايتس ووتش: 4 و 28 أغسطس/آب، و 8 سبتمبر/أيلول، و 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، و 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013؛ المصادر:

EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

انظر: 54

Sam Dagher, ‘Fighting to Hold Damascus, Syria Flattens Rebel ‘Slums’,’ The Wall Street Journal, November 27, 2012,

<http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424052970204707104578092113759746982>

(تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

55 “مرسوم بإحداث منطقتين تنظيميتين في نطاق محافظة دمشق ضمن المصور العام للمدينة” وكالة أنباء سانا الحكومية، 20 سبتمبر/أيلول 2012: <http://sana.sy/ara/2/2012/09/20/442479.htm> (تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

56 <http://www.nytimes.com/2012/08/27/world/middleeast/dozens-of-bodies-are-found-in-town-outside-damascus.html>

57 تواريخ صور القمر الصناعي التي حللتها هيومن رايتس ووتش: 4 و 28 أغسطس/آب؛ المصادر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

بدأت الموجة الثانية، والأكبر، من عمليات الهدم في ديسمبر/كانون الأول 2012. وبحسب ياسر، جاءت هذه المرحلة في أعقاب اعتداء على نقطة تقنيّة حكومية عند تقاطع محوري يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني، نجم عنها قتل كل الجنود بها.⁵⁸ قال ياسر لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الحكومة استعادت السيطرة بسهولة على المنطقة السكنية الملاصقة للمطار والمسمّاة الخليج.⁵⁹

قال ياسر إن أبوه وجده اللذان كانا يعيشان في الخليج في ذلك الوقت فرا من المنطقة في 25 نوفمبر/تشرين الثاني حين سمعا عن الهجنة، مخافة تكيل الحكومة بالسكان المدنيين.⁶⁰ وقال ياسر لـ هيومن رايتس ووتش إنه يعتقد أن قرابة 3000 مبني ربما تكون قد هدمت إجمالاً في المنطقة المحيطة بمطار المزة.⁶¹ تبيّن صور القمر الصناعي أن كافة المباني في مثلث بين المطار والطريقين المؤديين إلى الجنوب والشّرق من المطار قد هدمت. ورغم صعوبة التأكيد من العدد الدقيق إلا أن صور القمر الصناعي تشير إلى هدم عدة آلاف من المباني.⁶²

مقارنة بعمليات الهدم في حي النضامن، على سبيل المثال، يبدو أن بعض العمليات حول مطار المزة على الأقل كانت أقلّ محاكمية واحترافية بكثير. ويظهر في مقاطع فيديو منشورة على يوتوب في فبراير/شباط 2013 عدّة مبانٍ يجري هدمها بانفجارات كبيرة غير محسومة، تنشر قطعاً كبيرة من مواد البناء لعدة مئات من الأمتار في الهواء.⁶³

بينما يمكن لهجمات المعارضة على مطار المزة العسكري أن تبرّر قيام الحكومة باتخاذ إجراءات معينة، إلا أن تدمير المئات من المساكن يبدو أنه لا يتسم بالتناسب.

58 مقابلة مع هيومن رايتس ووتش، لبنان، 19 يونيو/حزيران 2013.

59 مقابلة مع هيومن رايتس ووتش، لبنان، 19 يونيو/حزيران 2013.

60 مقابلة مع هيومن رايتس ووتش، لبنان، 19 يونيو/حزيران 2013.

61 مقابلة مع هيومن رايتس ووتش، لبنان، 19 يونيو/حزيران 2013.

62 تواريخ صور القمر الصناعي التي حلّتها هيومن رايتس ووتش: 4 و 28 أغسطس/آب، و 8 سبتمبر/أيلول، و 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، و 4 فبراير/شباط و 1 يوليو/تموز 2013؛ المصادر:

EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

63 “تجير البيوت المحيطة بمطار المزة العسكري - السبت 16-2-2013، مقطع فيديو، يوتوب، 16 فبراير/شباط 2013: (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013). <http://youtu.be/Vsjg-KIkMMM>

VII. عمليات الهدم في حي حران العواميد - دمشق

تاريخ عمليات الهدم: فبراير/شباط - أبريل/نيسان 2013 (تقريبي)

المساحة المهدومة التقديرية: 14,3 هكتارات





28 أغسطس/آب 2012



23 مايو/أيار 2013

في حaran العواميد، وهي بلدة يسكنها نحو 12 ألف نسمة وتبعد 3 كيلومترات إلى الشمال الشرقي من مطار دمشق الدولي، قامت قوات الحكومة بهدم ما يبلغ مجموعه 14,3 هكتارات من المباني في مطلع 2013.

وبحسب تقارير إعلامية فإن السلطات السورية كانت في حوالي 12 فبراير/شباط 2013 قد أصدرت مرسوماً بنزع ملكية أراضٍ في عدة مناطق حول المطار الدولي، بما فيها حaran العواميد، لمد خطوط للكهرباء.⁶⁴

لكن أيّاً كانت ظروف عمليات الهدم فإن أقوال الشهود والحكومة تشير إلى تعلق العملية بالنزاع المسلح. في 28 يناير/كانون الثاني، قبل أسبوعين فقط من نشر تقارير إعلامية عن مرسوم نزع الملكية، قام مقاتلون معارضون في حaran العواميد بمحاكمة نقطة التفتيش الحكومية الوحيدة في البلدة، مما اضطر قوات الحكومة للتخلي عنها، بحسب نشطاء وطريق، وهو أحد السكان المحليين الذين أجرت هيومن رايتس ووتش معهم مقابلات.⁶⁵ ورداً على الهجوم، شنت قوات الحكومة هجمات بالمدفعية والصواريخ والطائرات على البلدة، مما اضطر معظم سكانها للرحيل عنها.⁶⁶ تبين صور القمر الصناعي أضراراً تتفق مع مزاعم القصف في الفترة بين 28

64 تشير التقارير الإعلامية إلى المرسوم 18905. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من الحصول على نسخة من المرسوم نفسه؛ وقد صدر أحدث المرسومات على موقع الحكومة السورية في توقيت كتابة التقرير في سبتمبر/أيلول 2012 <http://www.youropinion.gov.sy/ViewDecisions?type=k> "الحكومة السورية تقرر استئلاك مناطق على طريق مطار دمشق الدولي":

"Sham Times, February 10, 2013, <http://www.chamtimes.com/157480.html>, (تمت الزيارة في 12 أغسطس/آب 2013). وانظر: "الحكومة السورية تقرر استئلاك مناطق على طريق مطار دمشق الدولي": <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=139831> (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013). وانظر: "الحكومة السورية تستملك أراضٍ قرى محطة بالمطار لتوسيع شبكة الكهرباء والأهالي يشكرون في نوابها": Anba Moscow, February 12, 2013, <http://anbamoscow.com/aworld/20130212/380087626-print.html> (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013).

65 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 26 يوليو/تموز 2013. انظر أيضاً: "الحكومة السورية تستملك أراضٍ قرى محطة بالمطار لتوسيع شبكة الكهرباء والأهالي يشكرون في نوابها": Anba Moscow, February 12, 2013, <http://anbamoscow.com/aworld/20130212/380087626-print.html> (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013).
66 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 26 يوليو/تموز 2013.

أغسطس/آب 2012 و 23 مايو/أيار 2013، وهمما التاريخان اللذان أتيحت صور منها لـ هيومن رايتس ووتش.⁶⁷

علاوة على مهاجمة نقطة التقنيش الحكومية، كانت قوات المعارضة، التي كان يرجح تمركز بعضها في حران العواميد، تشن هجمات على المطار في الشهور السابقة على عمليات الهدم، مما كان له على الأرجح دخل في قرار الحكومة بمهاجمة البلدة وتدميرها.⁶⁸ انصبت التصريحات الحكومية، وتقارير وسائل الإعلام الموالية للحكومة عن حران العواميد، قبل عمليات الهدم وفي أثنائها وما بعدها، على الاشتباكات بين قوات الحكومة والمعارضة. في ديسمبر/كانون الأول، أفادت وسائل إعلام موالية للحكومة بأن قوات الحكومة قتلت عدّة "إرهابيين" في حران العواميد واستولت على ما كان بحوزتهم من أسلحة وذخائر.⁶⁹ كما نشرت وكالة سانا، وهي وكالة الأنباء السورية التي تديرها الدولة، بياناً مشابهاً في فبراير/شباط.⁷⁰ وفي أبريل/نيسان أعلنت سانا عن تطهير حران العواميد من "الإرهابيين"، ضمن أماكن أخرى.⁷¹

أكدت صور الأقمار الصناعية أن حوالي 14,3 هكتاراً من المبني قد دمرت بين 28 أغسطس/آب 2012 و 23 مايو/أيار 2013، وهمما تاريخاً الصور التي حللتها هيومن رايتس ووتش.⁷² وقد منعتنا محدودية تغطية الأقمار الصناعية لهذه المنطقة من تحديد الإطار الزمني من صور الأقمار الصناعية وحدها بشكل أكثر دقة، لكن في تعليق على إحدى صفحات موقع فيسبوك بتاريخ 17 فبراير/شباط، كتبت تنسيقية دمشق الكبرى أن الجرافات شرعت في هدم منازل في البلدة لمدة 10 أيام، في ما يشير إلى بدء عمليات الهدم في حران العواميد في نحو السابع من فبراير/شباط.⁷³

قال طارق، وهو أحد السكان المحليين من شهدوا عمليات الهدم، لـ هيومن رايتس ووتش إنه يعتقد أن السلطات قد هدمت حوالي 500 منزلًا، أو نصف منازل حران العواميد كلها.⁷⁴ ويتفق

67 تواريخ صور القمر الصناعي التي حللتها هيومن رايتس ووتش: 28 أغسطس/آب 2012، و 23 مايو/أيار 2013؛ المصادر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

68 انظر:

"Syria conflict: 'Fierce clashes' near Damascus airport," BBC News, November 29, 2012,
<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-20547799>

(تمت الزيارة في 12 أغسطس/آب 2013). وانظر: "المجلس العسكري يتهدى السيطرة على مطار دمشق، اليوم، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2012: <http://www.alyaum.com/News/art/64371.htm> (تمت الزيارة في 8 أغسطس/آب 2013).

69 "الجيش العربي السوري يواصل تطهير ريف دمشق.. وقتل إرهابيين بالعشرات" http://www.albaathmedia.sy/index.php?option=com_content&view=article&id=66655 (تمت الزيارة في 10 أغسطس/آب 2013).

70 "سلسلة عمليات ضد الإرهابيين في ريف دمشق وإيقاع أعداد منهم بين قتيل ومصاب في حلب وريف إدلب وحمص، وكالة أنباء سانا الحكومية، 12 فبراير/شباط 2013: <http://sana.sy/ara/336/2013/02/02/464988.htm> (تمت الزيارة في 13 أغسطس/آب 2013).

71 "إنتمام الطوق على الغوطتين الشرقيتين وتنظيف المنطقة الممتدة من مطار دمشق إلى جنوب غرب الضمير من الإرهابيين، وكالة أنباء سانا الحكومية، 7 أبريل/نيسان 2013: <http://sana.sy/ara/336/2013/04/07/476048.htm> (تمت الزيارة في 5 أغسطس/آب 2013).

72 تواريخ صور القمر الصناعي التي حللتها هيومن رايتس ووتش: 28 أغسطس/آب 2012، و 23 مايو/أيار 2013؛ المصادر: EUSI, USG and Astrium; Copyright: DigitalGlobe 2014 and CNES 2014.

73 تعليق على صفحة تنسيقية دمشق الكبرى، 17 فبراير/شباط 2013، <https://www.facebook.com/Damas.Biggest.Org/posts/482698551787268> (تمت الزيارة في 9 يناير/كانون الثاني 2014).

74 مقابلة هاتفية مع هيومن رايتس ووتش، 17 فبراير/شباط 2013.

هذا مع الدمار الظاهر في صور القرى الصناعي من مايو/أيار، التي تبين أن معظم المنازل في وسط البلدة قد هدمت. هناك أيضاً عدة مناطق من التهديم واسع النطاق في نطاق عدة كيلومترات من وسط البلدة وتمتد منه إلى معظم الاتجاهات. وبحسب طارق، قام أناس بثياب مدنية بنهب الأثاث من منازل الناس قبل هدمها بالتفجيرات والآلات البناء الثقيلة.

قال طارق أيضاً إن السكان المحليين لم يتلقوا إنذاراً أو تعويضاً ولا تفسيراً رسمياً بشأن عمليات الهدم.⁷⁵

ورغم أن هجمات المعارضة على المطار يمكن أن تبرر قيام الحكومة باتخاذ إجراءات وقائية، إلا أن هدم مئات المنازل، وكثير منها على بعد كيلومترات من المطار، يبدو أنه لا يتسم بالتناسب.

75 السابق.

VIII. الإطار القانوني

يتولى القانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب، ضبط القتال بين قوات الحكومة السورية وجماعات المعارضة المسلحة، وهو قانون ملزم لكافة الأطراف في أي نزاع مسلح، سواء كانت دولاً أو جماعات مسلحة من غير الدول.⁷⁶

وقد سعت الحكومة السورية إلى تبرير تدمير الممتلكات في موقع متباعدة من سوريا بـالإحالة إلى البناء المخالف للقانون وجهود التخطيط العمراني. لكن ظروف عمليات الهدم، كما فصلها هذا التقرير، تشير إلى تعلقها بالنزاع المسلح المستمر. ورغم أن القوات الحكومية السورية قامت بـتدمير ممتلكات لأسباب عسكرية مشروعة في بعض الحالات، إلا أن هيومن رايتس ووتش وجدت أن التدمير واسع النطاق للممتلكات في الحالات المفصلة في هذا التقرير ينتهك التزامات سوريا القانونية الدولية.

يمكن العثور على قوانين الحرب الحاكمة للأساليب والوسائل الحربية في المقام الأول في قواعد لاهي لسنة 1907، والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لسنة 1977 (البروتوكول الأول).⁷⁷ ورغم عدم انتظام أي من المعاهدتين رسميًا على النزاع الداخلي المسلح في سوريا، إلا أن معظم بنود الاثنين تعتبر انعكاساً لقانون العرف.⁷⁸ كما تطبق أيضاً المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 (المادة 3 المشتركة)، والتي تتعلق بمعاملة المدنيين والمحاربين الذين لم يعودوا يشاركون في القتال.⁷⁹

76 نقاش تفصيلي حول انتظام القانون الدولي الإنساني على النزاع في سوريا، انظر هيومن رايتس ووتش، سوريا - "حرقوا قلبي"، 3 مايو/أيار 2012، 2012/05/03، <http://www.hrw.org/ar/reports/2012/05/03>. خلصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في يونيو/تموز 2012 إلى أن الوضع في سوريا بعد نزاعاً مسلحاً غير دولي:

ICRC, "Syria: ICRC and Syrian Arab Red Crescent maintain aid effort amid increased fighting," July 17, 2012, <http://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2012/syria-update-2012-07-17.htm> (تمت الزيارة في 2 فبراير/شباط 2013). كما يستمر القانون الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والت الثقافية، في الانتظام أثناء النزاع المسلح. تكفل هذه المعاهدات لكافة الأفراد حقوقهم الأساسية، التي يقابل الكثير منها تدابير الحماية المكافلة بموجب القانون الدولي الإنساني، بما فيها حظر التعذيب والمعاملة الإنسانية والمهينة، وعدم التمييز، والحق في المحاكمة العادلة للمتهمين بجرائم. يتعامل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والت الثقافية مع الحق في الإسكان، وفي أعلى المعايير الصحية الممكنة، وفي التوظيف، ضمن حقوق أخرى.

77 اتفاقية لاهي IV – قوانين وأعراف الحرب البرية: 18 أكتوبر/تشرين الأول 1907 (أنظمة لاهي)، 36 Stat. 2277, 1 Bevans 631, 205 Consol. T.S. 277, 3 Martens Nouveau Recueil (ser. 3) 461, 26 يناير/كانون الثاني 1910. والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف بتاريخ 12 أغسطس/آب 1949 والمتصل بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) 8 يونيو/حزيران 1977، 3 U.N.T.S. 1125 دخل حيز النفاذ في 7 ديسمبر/كانون الأول 1978. وتشير "وسائل" الحرب بصفة عامة إلى الأسلحة المستخدمة، بينما تشير "الأساليب" إلى طريقة استخدام تلك الأسلحة.

78 انظر على سبيل المثال:

Yoram Dinstein, *The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004) ص. 11.

(يمكن اعتبار الكثير من بنود البروتوكول معلنة للقانون الدولي العرفي، أو على الأقل اعتبارها – البنود – غير خلافية). وانظر بشكل عام: اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

International Committee of the Red Cross (ICRC), *Customary International Humanitarian Law* (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2005).

79 انظر اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، التي دخلت كلها حيز النفاذ في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1950.

والنقطة المركزية في القوانين الحاكمة لكيافية تسخير الأعمال العدائية هي مبدأ التمييز، الذي يلزم أطراف أي نزاع بالتمييز في كافة الأوقات بين المقاتلين والمدنيين. ويجوز توجيه العمليات العسكرية تجاه المحاربين وغيرهم من الأهداف العسكرية فقط، أما المدنيون والأعيان المدنية فلا يجوز تعریضهم للهجوم.⁸⁰

وقد تم تعريف الأعيان المدنية بأنها جميع الأعيان التي لا تمثل أهدافاً عسكرية. والأهداف العسكرية هي تلك الأعيان التي "تطبعها أو موقعها أو الغرض منها أو استخدامها تمثل مساهمة فعالة في العمل العسكري، ويوفر تدميرها الكلي أو الجزئي أو أسرها أو تحبيدها، في الظروف السائدة في ذلك التوقيت، ميزة عسكرية مؤكدة".⁸¹ وفي حالات الاشتباه يتم الافتراض بأن الأعيان المخصصة طبيعياً للأغراض المدنية، مثل المنازل وغيرها من المساكن، والمدارس ودور العبادة والمستشفيات على سبيل المثال، لا تخضع للهجوم.⁸² إن الأعيان المدنية تبقى محمية من الهجوم، ما لم تتحول إلى أهداف عسكرية ولمدة بقائها كذلك فقط. وبمجرد توقف استخدام العين المدنية التي صارت هدفاً عسكرياً، مثل منزل يجري استخدامه كمقر عسكري، بمجرد توقف استخدامها لخدمة الأغراض العسكرية للخصم، فإنها لا تعود عرضة للهجوم.⁸³

والهجوم العددي أو العشوائي عديم التمييز أو غير المناسب على المدنيين والأعيان المدنية هو أمر محظور. وتعد الهجمات عشوائية عديمة التمييز حين لا تتجه نحو هدف عسكري محدد أو حين تستخدم أسلوباً أو سلطة حرية لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري، أو لا يمكن الحد من آثارها.⁸⁴ والهجوم غير المناسب هو الهجوم الذي تتسم فيه الخسائر المتوقعة في أرواح المدنيين وما يصيب الأعيان المدنية من أضرار بالإفراط مقارنة بالميزة العسكرية الملحوظة وال المباشرة المنتظرة.⁸⁵

وفي تسخير العمليات العسكرية، يتعمّن على أطراف النزاع إيلاء عناية مستديمة لإعفاء السكان المدنيين والأعيان المدنية من آثار العمليات العدائية.⁸⁶ وتلتزم الأطراف باتخاذ إجراءات

80 انظر:

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 1

باقتباس من البروتوكول الأول، مادة 48. بحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعليقها على البروتوكول الإضافي، "تلقي القاعدة الأساسية المتمثلة في الحماية والتمييز توكيدها في هذه المادة، فهي الأساس الذي يستند إليه تقييم القوانين الخاصة بالحرب وأعرافها"، السابق، ص .598.

81 انظر:

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rules 7 and 8,

باقتباس من البروتوكول الأول، مادة 52 (2).

82 انظر: ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 10) . باقتباس من البروتوكول الأول، مادة 52 (3).

83 بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فإن الهجوم العددي المباشر على أعيان مدنية، إلا في توقيت صدورها أهدافاً عسكرية، يعد جريمة حرب. انظر نظام روما، مادة 8(2)(ب)(ii).

84 انظر:

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rules 11 and 12,

باقتباس من البروتوكول الأول مادة .51.

85 انظر:

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 14

باقتباس من البروتوكول الأول مادة (51)(5)(ب) ومادة .57.

86 انظر:

ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 15

باقتباس من البروتوكول الأول، مادة (1).

احتياطية بهدف تجنب الخسائر العارضة في أرواح المدنيين، وإصابة المدنيين، والإضرار بالأعيان المدنية، وتقليلها للحد الأدنى على أي حال.⁸⁷

قبل إجراء هجمة، يتعين على أطراف النزاع القيام بكل ما يمكن تنفيذه للتحقق من أن الأشخاص أو الأعيان المزعوم مهاجمتها هي أهداف عسكرية وليس المدنيين أو أعياناً مدنية.⁸⁸ وفي تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على البروتوكول الأول، تشرح اللجنة أن شرط اتخاذ كافة الاحتياطات "ممكنة التنفيذ" يعني، ضمن أمور أخرى، التزام الأشخاص الذين ينفذون الهجمة باتخاذ الخطوات الالزمة لتحديد أن الهدف هو هدف عسكري مشروع "في وقت مناسب لإغفاء السكان المدنيين بقدر الإمكان".⁸⁹ ويدلل الكتيب الإرشادي العسكري للمملكة المتحدة على هذا الأمر بالمثال التالي:

إذا ثار الشبه، على سبيل المثال، في أن مدرسة متعددة بموقع تكتيكي مهم يجري استخدامها كنقطة ترصد ومنصة للمدفع من جانب طرف خصم، فإن هذا الشبه لا يكفي، بدون أدلة تعضده، لتبرير الهجوم على المدرسة.⁹⁰

وتتكلف قواعد لاهي بمنع التدمير غير الضروري لممتلكات العدو أثناء الأعمال العدائية.⁹¹ أما اتفاقيات جنيف فهي تحظر "الدمير الممتلكات ومصادرتها على نطاق واسع حين لا تبرره الضرورة العسكرية ويجري تنفيذه على نحو غاشم وغير مشروع" بوصفه خرقاً خطيراً لـ أثناء النزاعات المسلحة الدولية.⁹² والخطر المفروض على "التدمير الغاشم" هو قاعدة طويلة الأمد من قواعد القانون الدولي العرفي، ترجع إلى الأصل إلى عهد قانون ليبر الأمريكي من سنة 1863، الذي كان أول تفاصيل حديث لقوانين الحرب.⁹³

لقد تم تعريف قاعدة الضرورة العسكرية في قانون ليبر، وتبنته اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما بعد، بوصفها "ضرورة تلك الإجراءات التي لا غنى عنها لتأمين غایات الحرب، وتعد مشروعة بمقتضى القانون الحديث ومواضعات الحرب".⁹⁴ وبعبارة أخرى، لا يمكن استغلال

⁸⁷ انظر:

ICRC, *Customary International Humanitarian Law*, rule 17

باقتباس من البروتوكول الأول، مادة 57(2)(أ).

⁸⁸ انظر:

ICRC, *Customary International Humanitarian Law*, rule 16

باقتباس من البروتوكول الأول، مادة 57(2)(أ).

⁸⁹ تعليق على البروتوكول الإضافي، ص 682-681.

⁹⁰ انظر:

UK Ministry of Defence, *The Manual of the Law of Armed Conflict* (Oxford Univ. Press, Oxford: 2004), p. 55. وانظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

⁹¹ انظر أنظمة لاهي، مادة 23 (ز).

⁹² اتفاقية جنيف الأولى، مادة 50، اتفاقية جنيف الثانية مادة 51. اتفاقية جنيف الرابعة مادة 147.

⁹³ انظر: United States, General Orders No. 100 (Lieber Code), April 24, 1863, arts. 15-16 ("الضرورة العسكرية لا تغنى... التدمير المارق للمناطق... بشكل عام، لا تشتمل الضرورة العسكرية على أي عمل عدائي قد يجعل العودة للسلم صعبة بشكل لا داعي له"). وانظر أيضاً: السابق، مادة 22 ("تم الإقرار بهذا المبدأ بشكل متزايد، بأن المدني الأعزل يجب أن يُغفر بشخصه وممتلكاته وكرامته بقدر ما تسمح الحرب بذلك"). مادة 38 ("الملاكيّة الخاصة، ما لم تتوبيها جرائم أو مخالفات من قبل المالك، لا يمكن التحفظ عليها إلا من واقع الضرورة العسكرية").

⁹⁴ انظر: قانون ليبر مادة 14. اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعزف الضرورة العسكرية بانها "الضرورة لإجراءات لازمة لتحقيق أهداف الحرب، وتكون قانونية وفقاً لقوانين وأعراف الحرب". انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على البروتوكولات الإضافية، ص 393. "المبادئ الأربع" للضرورة العسكرية بحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي "الحاجة الملحة، وهي اجراءات

الضرورة العسكرية كحجة لانتهاك النصوص الصريحة لقوانين الحرب، لأن اشتراطات الضرورة العسكرية متضمنة بالفعل في قواعد قوانين الحرب.⁹⁵ وتتضمن الضرورة العسكرية الالتزام القانوني الأساسي بتجنب الإضرار بممتلكات المدنيين عن طريق تمييز الأهداف العسكرية من الأعيان المدنية، والسماح بالهجوم على الأولى فقط، وحظر هذا التدمير إذا كان الضرر المتوقع بالمدنيين غير متناسب مع الميزة العسكرية المباشرة المنتظرة.

وعلى هذا فإن مفهوم الضرورة العسكرية يرفض تلك الإجراءات التي تعتبر وسيلة لتبرير هجمة كانت لو لا هذا لعد غير مشروعة، أو لا يقصد بها إلحاق الهزيمة بال العدو، أو تنتهك قوانين الحرب بإحداث أضرار مفرطة بأعيان مدنية قياساً إلى الميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المنتظرة من الهجمة. ورغم أن قاعدة الضرورة العسكرية تمنح المخططين العسكريين استقلالاً كبيراً بشأن التكتيكات المناسبة لتنفيذ عملية عسكرية، إلا أن هذا الاستقلال يظل خاضعاً لقوانين الحرب وأعرافها.⁹⁶

ولقد وجدت هيومن رايتس ووتش أن الممتلكات المدمرة، في الواقع التي حقق فيها هذا التقرير، لم تكن أهدافاً عسكرية بالمعنى المفهوم على نطاق واسع من هذا اللفظ. ومن ثم فإنه حتى حين تقدمت الحكومة السورية بمنطق عسكري لتدمير تلك الممتلكات، إلا أن الأعيان المقصودة ظلت لا تلبي اشتراطات الهدف العسكري، وبالتالي لم تكن خاضعة للهجوم أو التدمير.

وقد ميزت هيومن رايتس ووتش تلك الحالات من الحالات التي كانت أعيان مدنية فيها بمثابة أهداف عسكرية، كما حين استخدم مهاربون منازل سكنية للتخطيط للهجمات وشنها، ولتخزين أسلحة وذخائر.

وكما أسلفنا فإن العين المدنية تخضع للهجوم كهدف عسكري حين تمثل مساهمة فعالة في العمل العسكري، ويوفر تدميرها في الظروف السائدة في ذلك الوقت ميزة عسكرية مؤكدة. وتعد هذه المعايير حاسمة لتحديد مدى مشروعيّة تدمير الممتلكات. ومن ثم، وبحسب القواعد الواردة في الكتيب الإرشادي الميداني للجيش الأمريكي للتدمير في سياق أعمال عدائية، فلا بد من وجود "صلة وثيقة على نحو معقول بين تدمير الممتلكات والتغلب على جيش العدو".⁹⁷

في بعض الحالات التي ورد تفصيلها أعلاه، يبدو أن قوات الحكومة السورية دمرت ممتلكات إما بسبب استخدامها في الماضي كأهداف عسكرية، أي لأسباب عقابية محتملة، أو بسبب مستقبلها المتوقع كأهداف عسكرية، أي لأسباب استباقية. والقانون الدولي الإنساني يحظر التدمير العقابي للممتلكات، ويفرض قيوداً صارمة على ما يمثل الاستخدام المستقبلي للهدف العسكري.

تفتقر على ما لا غنى عنه، والسيطرة (زماناً ومكاناً) على القوة المستخدمة، والسبل التي لا تمس أووجه الحظر غير المشروط" السابق، فقرة 1396.

انظر مثلاً دليل الجيش الأمريكي الميداني، ص 4:

US Army Field Manual 27-10: The Law of Land Warfare, p. 4.

انظر:

ICRC, Commentary on the Additional Protocols, p. 396

انظر:

US Army, Field Manual 27-10: The Law of Land Warfare (Department of the Army, July 1956), pp. 23-24.

من غير المسموح به أن يتم تدمير ممتلكات لم تعد تستخدم كأهداف عسكرية أو تم استخدامها كذلك في الماضي. وفيما يتعلق بالمناطق المستولى عليها حديثاً، يقرر الكتيب الإرشادي العسكري البريطاني أنه:

فور استسلام الجهة التي يجري الدفاع عنها أو الاستيلاء عليها، لا يسمح بإحداث المزيد من الأضرار إلا ما تقتضيه ضرورات الحرب، من قبيل إزالة التحصينات أو هدم المنشآت العسكرية أو تدمير المخازن العسكرية أو إجراءات الدفاع عن الجهة. ولا يسمح بتدمير مبان عامة أو منازل خاصة لمجرد أنه قد تم الدفاع عنها.⁹⁸

كما أن أحد المعلقين الأكاديميين المرموقين قام بالمثل بانتقاد تدمير المنازل لأغراض عقابية من حيث قانونيته:

ينبغي التمييز بين تدمير المنازل كجزء لا يتجزء (ومشروع) من العمليات العسكرية، ودم المباني السكنية الذي يتم بعد القتال كإجراءات عقابي... فمن الخطأ أن نعتقد أن العين المدنية (مثل المبني السكني، مثلاً) تتلوث بمجرد استخدامها لأغراض القتال، وتتحول إلى هدف عسكري دائم. طالما استمر القتال فإن تدمير الممتلكات مسموح به إذا جعلته العمليات العسكرية ضروريةً. ومع ذلك فإن تدمير الممتلكات في أعقاب العمليات العسكرية لا يعود متنقاً مع [القانون الحديث للنزاع المسلح].⁹⁹

ويجوز للعين المدنية أن تصبح هدفاً عسكرياً إذا كانت الميزة الملحوظة التي توفرها في ذلك التوقيت ذات طبيعة توقعية. وعلى هذا فإنه يمكن لوحدة عسكرية أن تقوم بتدمير منزل من شأنه أن يحجب مرمى النيران أثناء هجمة وشيكه ومتوقعة للعدو. لكن على الرغم من هذا فإن الافتراض يظل قائماً بأن العين المدنية ليست هدفاً عسكرياً. ومن ثم فإن التصرف على أساس نوايا العدو لا يمثل أساساً كافياً لمحاجمة عين مدنية. وقد كتب المعلم المذكور أعلاه أن "الاستخبارات الميدانية التي تكشف اتجاه نية العدو إلى استخدام مدرسة بعينها كمستودع للذخيرة لا تبرر الهجوم على المدرسة طالما لم يتم نقل الذخيرة إليها". ثم يضيف: "ينسب الغرض إلى النوايا التي تم التيقن من أنها تحرك العدو، وليس إلى النوايا التي تم استنتاجها فرضاً في خطط الطوارئ القائمة على 'سيناريوهات أسوأ الاحتمالات'".¹⁰⁰

وكما يرد في تعليق اللجنة الدولية للصلب الأحمر، المتمس بالحجية، على البروتوكول الأول فإنه "ليس من المشروع أن يُشن هجوم لا يقدم إلا الميزات الاحتمالية أو غير المحددة".¹⁰¹ وبالمثل

98 انظر:

UK Ministry of Defence, The Manual of the Law of Armed Conflict, p. 88.

99 انظر:

Dinstein, The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict, pp. 218-19
(citations omitted).

100 السابق، ص 90.

101 انظر:

ICRC, Commentary to the Additional Protocols, para. 2024.

فإن مؤلفي القواعد الجديدة لضحايا النزاعات المسلحة قد لاحظوا أن الميزة العسكرية ينبغي أن تكون "عينية وملموعة" وليس "افتراضية وتكهنية".¹⁰²

كما قررت لجنة التعويضات الإريترية الإثيوبية، في تعليقها على تدمير ممتلكات مدنية على أيدي القوات الإثيوبية المنسوبة من الأرضي الإريترية: "إن اللجنة لا توافق على أن إنكار استخدام المستقبلي المحتمل لممتلكات من هذا القبيل، ممتلكات لا يمكن استخدامها مباشرة في العمليات العسكرية كالجسور والسكك الحديدية على سبيل المثال، يمكن تبريره بموجب المادة 53 [المتعلقة بتدمير الممتلكات]."¹⁰³

وبحسب المعلم المذكور أعلاه، "هناك أعيان تخصص في الأحوال المعتادة (بطبيعتها) للأغراض المدنية، وطالما بقيت تلبى وظيفتها الحيوية فإنه لا يجوز معاملتها كأهداف عسكرية".¹⁰⁴ ويجوز أن تتحول أعيان مثل المساكن والمدارس المدنية إلى أهداف عسكرية حين تقدم "مساهمة فعالة في العمل العسكري... وينبغي أن يكون الاعتبار الغالب هو 'الظروف السائدة في ذلك الوقت'".¹⁰⁵

ويشرح معلقون أكاديميون آخرون أن المعيار القاضي باعتبار أن الأعيان المدنية تقدم ميزة عسكرية مؤكدة في الظروف السائدة في ذلك الوقت " ذو أهمية حاسمة":

فبدون هذا القيد المفروض على الوضع الفعلي المطروح، يفقد مبدأ التمييز معناه، بما أنه يمكن لأي عين في التصور المجرد وفي ظل تطورات مستقبلية محتملة أن تتحول إلى هدف عسكري. فقد يكتفي أن قوات العدو تستطيع في المستقبل احتلال أحد المباني وتحويله إلى هدف عسكري.¹⁰⁶

وحيثما تم السماح بالتدمير كضرورة عسكرية ملحة، لا ينبعي أن يتسم التدمير بعدم التناسب. أي أنه، كما أسلفنا، لا يجوز أن يسبب لأعيان مدنية أضراراً مفرطة بالقياس إلى الميزة العسكرية المباشرة والملموعة المنتظرة. وكما يقرر تعليق اللجنة الدولية للصلب الأحمر على اتفاقية جنيف

102 انظر:

Bothe, Partsch and Solf, *New Rules for Victims of Armed Conflicts*, p. 326;

وانظر أيضاً:

Dinstein, *The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict*, pp. 87-92;

وانظر:

Michael N. Schmitt, *Washington University Global Studies Law Review*, "Effects-Based Operations and The Law Of Aerial Warfare," vol. 5, no. 2, 2006, p. 278.

103 انظر:

Eritrea Ethiopia Claims Commission, Partial Award (Central Front), 43 ILM 1265 (2004), cited in Dinstein, *The International Law of Belligerent Occupation*, p. 198

104 انظر:

Dinstein, *The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict*, pp. 90-91

105 السابق، ص .91

106 انظر:

Marco Sassoli and Lindsey Cameron, "The Protection of Civilian Objects – Current State of the Law and de lege ferenda," in Natalino Ronzitti and Gabriella Venturini (eds), *The Law of Air Warfare: Contemporary Issues* (Utrecht: Eleven Int., 2006), p. 48.

الرابعة، "حيثما ثار شعور بضرورة اللجوء إلى التدمير، يتعين على سلطات الاحتلال محاولة الاحتفاظ بحس من المناسب عند مقارنة الميزة العسكرية المكتسبة بالدمار المحدث".¹⁰⁷

وأخيراً فإنه، في المناطق المدنية التي لم تخضع لقوات المعارضة، أو التي لا يوجد بها تهديد وشيك باستخدام عسكري من هذا القبيل، يجوز أن تنشأ لدى أحد أطراف النزاع أسباب أمنية مشروعة لتدمير ممتلكات مدنية. وتلتزم الأطراف، بقدر الإمكان، بنقل الأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها من جوار الأهداف العسكرية.¹⁰⁸ وقد يشمل هذا تدمير المنشآت المدنية القريبة من قواعد الجيش والمطارات وغيرها من الأهداف العسكرية. ومن غير المشروع أن يتسبب مثل هذا التدمير في أضرار مدنية غير متناسبة.

وقد يخضع إجلاء السكان وتدمير المنازل للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة الحق في السكن بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.¹⁰⁹ ويحق للذين تم إجلاؤهم بدون أعمال عدائية نشطة أن يحصلوا على مهلة كافية وتشاور جدي وتعويض كاف أو إسكان بديل.¹¹⁰

وفيما يتعلق بالمسؤولية الفردية، تعد المخالفات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة ببنية إجرامية جرائم حرب. وفي النزاعات المسلحة غير الدولية، تشمل جرائم الحرب "تدمير ممتلكات الخصم أو مصادرتها ما لم يكن التدمير أو المصادرنة مفروضاً على نحو ملح بفعل ضرورات النزاع"¹¹¹، والعقوبات الجماعية¹¹².

وقد تم تعريف النية الإجرامية بأنها المخالفات المرتكبة عن عمد أو استهتار.¹¹³ ويجوز مساءلة الأفراد جنائياً أيضاً على محاولة ارتكاب جريمة حرب، وكذلك على شهودها أو تسهيلاها أو المساعدة أو التواطؤ فيها. وقد تقع المسؤولية أيضاً على الأشخاص الذين يخططون لجريمة

107 انظر:

¹⁰ ICRC, *Commentary to the Fourth Geneva Convention*, p. 302.

انظر: 108

¹³ ICRC, Customary International Humanitarian Law, rule 24, citing Protocol II, art. 13(1).

(يتمتع المدنيون بحماية عامة من أخطار العمليات العسكرية").

¹⁰⁹ انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قرار جمعية عامة رقم: 2200A (XXI)، 21 U.N. (1966), 993 U.N.T.S. 3 Dخل حيز النفاذ في 3 يناير/كانون الثاني GAOR Supp. (No. 16) at 49, U.N. Doc. A/6316 (1966).

.11، مادة 1976

انظر بصفة عامة: 110

باقتباس من نظام المحكمة الجنائية الدولية، مادة 8 (2)(هـ)(xii). هذه المخالفة إثبات النزاعات المسلحة الدولية يُشار إليها بسمى "التدمير المتعسف" وتصفها اتفاقية جنيف الرابعة، مادة 147 بـ: "وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حرية عالم ناظرة كـ... طرقية غير مشروعة... تضرفقة..."

و سی سان
112 انظار:

ICRC Customary International Humanitarian Law rule 156

باقتباس من البروفكتور، مادة 4

بیان مسیحیت

ICRC Customary International Humanitarian Law, p. 574

¹⁶ يرجى ملاحظة أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قضية ديلاليتش، قضية رقم: IT-96-21-T، حكم، دائرة المحاكم الجنائية، تاریخ 16 نه فبراير 1998.

حرب أو يحرضون على ارتكابها.¹¹⁴ وتجوز ملاحقة القادة العسكريين أو الزعماء المدنيين على جرائم الحرب بالتبعية من مسؤولية القيادة إذا كانوا يعلمون أو كان ينبغي لهم العلم بارتكاب جرائم حرب، ولم يتذدوا إجراءات كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.¹¹⁵

ويشتمل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على التدمير الغاشم كجريمة حرب.¹¹⁶ وقد خلصت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى أن أركان جريمة الحرب المتمثلة في التدمير الغاشم تكتمل متى: (1) وقع تدمير الممتلكات على نطاق واسع، و(2) لم يكن مبرراً بضرورة عسكرية، و(3) تصرف مرتكبه بنية تدمير الممتلكات أو في استهتار بتدميرها المحتمل.¹¹⁷ واستفاضت المحكمة قائلة إن "تدمير الممتلكات محظور إلا حيثما أمكن تبريره بالضرورة العسكرية. ولكي يكون التدمير معاقباً عليه فينبغي أن يكون قد ارتكب عمداً أو كان النتيجة المنتظرة من أفعال المتهم".¹¹⁸

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يقع على الدول واجب التحقيق في جرائم الحرب التي يزعم أن مرتكبيها من أفراد قواتها المسلحة وغيرهم من الخاضعين لاختصاصها القانوني. وبينما ملاحقة من تثبت عليهم المسؤولية قانوناً أمام محاكم تلبى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، أو نقلهم إلى اختصاص آخر للاحتجتهم على نحو عادل.¹¹⁹

وتتص قوانين الحرب أيضاً على التزام الدول بالتعويض الكامل، بما في ذلك التعويض المباشر للأفراد، عن الخسائر الناجمة عن انتهاكات قوانين الحرب.¹²⁰

114 انظر: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قضية كورديتش وسيراكيز (دائرة المحاكمة) بتاريخ 26 فبراير/شباط 2001، فقرات 346 و347، متوفر منها جزء على: <http://www.hrw.org/reports/2004/ij/icty/3.htm>

115 انظر: ICRC, Customary International Humanitarian Law, pp. 558-63

116 نظام المحكمة الجنائية الدولية مادة 8(2)(هـ).^(xii)

117 انظر: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قضية كورديتش وسيراكيز (دائرة المحاكمة) بتاريخ 26 فبراير/شباط 2001، فقرات 346 و347، متوفر منها جزء على: <http://www.hrw.org/reports/2004/ij/icty/3.htm>

118 انظر: المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة قضية بلاسكيتش (دائرة المحاكمة) 3 مارس/آذار 2000 فقرة 183، متوفر منها جزء على: <http://www.hrw.org/reports/2004/ij/icty/3.htm>.

119 انظر:

ICRC, Customary International Humanitarian Law, pp. 607-11,

باقتباس من اتفاقيات جنيف والنظم المنسي للمحكمة الجنائية الدولية.

120 انظر:

ICRC, Customary International Humanitarian Law, p. 551,

باقتباس من مسودات مواد مسؤولة الدولة، مادة 33..

شكر وتقدير

أجرى أبحاث هذا التقرير أوليه سولفانغ، باحث أول بقسم الطوارئ، وآنا نيسنات، المديرة المساعدة لقسم البرامج، ولمى فقيه، باحثة سوريا ولبنان، وديانا سمعان، مساعدة الأبحاث. وقام جوش ليونز، محلل صور القمر الصناعي في هيومن رايتس ووتش، بتحليل صور الأقمار الصناعية ومواد الفيديو. تولى أوليه سولفانغ كتابة التقرير، وساهمت في الكتابة آنا نيسنات.

وشارك في التحرير لمى فقيه، ونديم حوري، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكلايف بالدوين، مستشار قانوني أول، وتوم بورتيوس، نائب مدير قسم البرامج. كما تولت مراجعة التقرير تمارا الرفاعي، مديرة الإعلام ومناصرة حقوق الإنسان في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقدم كايل هانتر، المنسق بقسم الطوارئ، خدمات الإنتاج والتنسيق، كما قدمت مساعدات بحثية إضافية من رافائيل فاليانو، المتدرب بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تولى إدارة الإنتاج للمحتوى المرئي آيفي شين، المساعدة في قسم المالطي ميديا، وأماندا بايلي، منسقة المالطي ميديا، وبير بيران، مدير قسم المالطي ميديا. وأعد التقرير للنشر كل من غريس تشوي، مديرة النشر، وفيتزروي هووكنز، المدير الإداري.

كما نود التقدم بشكر خاص للضحايا والشهداء السوريين الذين شاركونا حكاياتهم، علاوة على السوريين الذين ساعدنـا في أبحاثـنا، في وجه مخاطر شخصية كبيرة في أحيان كثيرة.

التسوية بالأرض

عمليات الهدم غير المشروع لأحياء سكنية في سوريا في 2012-2013

منذ يوليو/تموز 2012 قامت السلطات السورية بهدم متعمد لمئات المباني السكنية، وفي بعض الحالات هدمت أحياء كاملة، باستخدام متفجرات وجرافات، في دمشق وحماء، وهما من كبريات المدن السورية.

تقرير "التسوية بالأرض" يستند إلى تحليل لصور الأقمار الصناعية، ومقابلات مع ضحايا وشهود ومراجعة لصور ومقاطع فيديو ووثائق في سبع حالات هدم واسع النطاق تختلف قوانين الحرب، إما لأنها لا تخدم غرض عسكري ضروري، أو لأنها تبدو عقاباً متعمداً للسكان المدنيين، أو لأنها أدت إلى ضرر غير متناسب لحق المدنيين.

تدعوا هيومان رايتس ووتش الحكومة السورية إلى أن تكف على الفور عن أعمال الهدم التي تخرق القانون الدولي وأن توفر تعويضات وسكن بديل للضحايا. كما تدعوا هيومان رايتس ووتش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

28 سبتمبر/أيلول 2012



3 أكتوبر/تشرين الأول 2012



13 أكتوبر/تشرين الأول 2012



(غلاف خلفي) هدم حي مشاع الأربعين في حماة.

(غلاف أمامي) أعمال هدم حول مطار المزة في دمشق.